الحركة الشيعية
في الكويت



د. فلاح عبدالله المديرس

الحركة الشيعية
في الكويت



الطبعة الأولى
الكويت
1999
دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص. ب : 35318 الشعب، 36054 ـ الكويت
Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف : راشد العجيل

الحركة الشيعية
في الكويت

د. فلاح عبدالله المديرس

المقدمة

أضحت دراسة الأقليات في العالم من أهم المجالات التي اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الأقليات من تأثير مباشر على الاستقرار السياسي ، حيث تسعى دول كثيرة إلى تغذية واستخدام ولاءات ما تحت الدولة لخلق أوضاع تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي داخلياً في هذه الدولة أو تلك . كما أصبحت بعض الأقليات التي لها امتدادات خارجية ، تستخدم من قبل الدولة الأم لبسط سياستها الخارجية على المنطقة[١] . من الأمثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الأصولي الإسلامي في إيران ورقة الأقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي بسبب تأييد بعض دوله للعراق في حربة مع إيران (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) ، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربي بعد انبثاق الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ ، والتي أطاحت بالنظام الشاهنشاهي ، موجات من التطرف الطائفي خاصة بعد التشجيع والدعم الذي أبداه النظام الإسلامي في إيران بقيادة آية الله الخميني والذي رفع لواء تصدير الثورة الإسلامية خارج الحدود الإيرانية ، وكان نتيجة ذلك قيام الأقليات الشيعية المنتشرة في المنطقة العربية بتنظيم صفوفها في تنظيمات سياسية طائفية متخذة من النموذج الأصولي الثوري في إيران مثالاً لها لمعارضة الحكم الأسروي[٢] . وساهمت الحرب العراقية الإيرانية في تعميق الانقسام الطائفي في الجزيرة والخليج العربي ، وبدأ الشعور الطائفي يبرز بشكل واضح ، خاصة في الكويت بحكم اتساع هامش الحرية السياسية .

نظراً لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الوضع الاجتماعي والسياسي للشيعة في الكويت مع التركيز على الجماعات السياسية داخل الطائفة الشيعية من خلال تتبع الجذور التاريخية للتيار السياسي لهذه الطائفة منذ العشرينات من هذا القرن وحتى الوقت الراهن .

الأوضاع الاجتماعية

على الرغم من أن الطائفة الشيعية في الكويت تمثل جزءاً أساسياً من المجتمع الكويتي إلا أن العدد الحقيقي لأفرادها ليس معروفاً فالمقيم السياسي البريطاني في الثلاثينيات قدر عددهم بـ ١٨ ألف نسمة من أصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ ٦٥٠٠٠ بما فيهم «الفوادرة» والذين بلغ عددهم حوالي ١٠٠٠ وهم كويتيون سنة من أصول إيرانية هاجروا من بلاد العرب إلى فارس ومنها إلى الكويت(٣) . حالياً لا توجد إحصائية رسمية لعدد الشيعة في الكويت ، إلا أن البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت ، فيما يتراوح بين ١٥٪ إلى ٢٥٪ (٤) .

استوطن الشيعة الكويت منذ فترة طويلة ، وتعد عائلات معرفي ، بهبهاني وقبازرد من العائلات التي هاجرت إلى الكويت منذ أواخر القرن التاسع عشر(٥) . ينقسم الشيعة في الكويت على أساس عرقي إلى : شيعة من أصل عربي ، وشيعة من أصل إيراني . الشيعة العرب المنحدرون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية ، ويطلق عليهم «الحساوية» نسبة إلى منطقة الإحساء ، وكذلك هناك شيعة من أصل عربي هاجروا إلى الكويت من البحرين

ويطلق عليهم «البحارنة» بالإضافة إلى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق[٦] . أما الشيعة الذين جاؤوا من إيران فيطلق عليهم «العجم» ، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت ، وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر ، وقد شجع الاستعمار البريطاني آنذاك هذا النوع من الهجرة لأهداف سياسية واقتصادية[٧] . وعلى الرغم من تعربهم ، إلا أنهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لأصولهم التاريخية ، خاصة اللغة واللهجات العامية والفارسية والفلكلور الشعبي . إلى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الأقلية ما عادت تذكر اللغة الأم (الفارسية) ، ويطلق على أفرادها اسم (الطراريح) لعملهم في سوق الخضار والذي يطلق عليه في الكويت سوق الطراريح[٨] .

وينقسم الشيعة في الكويت إلى أربع مدارس مذهبية :

أولاً : الشيخية : نسبة إلى الشيخ أحمد بن زين الدين الأحسائي ، الذي يحمل نظرة مقدسة لأهل البيت ، وهم يعتقدون أن الله قد فوض أهل البيت وأنهم يوزعون الأرزاق ، ولكن لم يعد هذا الاعتقاد سائداً الآن ، ويطلق عليهم في الكويت حالياً «جماعة الميرزا» ويعتبر المجتهد الميرزا حسن الأحقاقي ، وهو كويتي الجنسية ، إمامهم ، ومسجد الإمام الصادق الواقع في قلب العاصمة ، مركز تجمعهم . ومعظم مقلديه من الشيعة العرب الذين هاجروا من الأحساء إلى الكويت ، وأهم العائلات البارزة من هذه الجماعة الأربش ، خريبط ، الشواف ، والوزان . وقد وجهت انتقادات لجماعة الميرزا من قبل المدارس الشيعية الأخرى وإلى

زعامتهم الدينية بسبب المواقف المحايدة التي يتخذونها من الأحداث السياسية المحلية والإقليمية .

ثانياً : الإخبارية : وهم «البحارنة» من مقلدي ميرزا إبراهيم جمال الدين ، الذي يعد إمام الشيعة البحارنة ، وأهم العائلات التي تنتمي إلى هذه الجماعة القلاف ، الخياط ، مكي جمعة ، وحجي حامد .

ثالثاً : الأصولية : وتركز هذه المدارس على علمية الحديث ، بمعنى أن يخضع الحديث النبوي للدراسة وأن لا يؤخذ على علاته . وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق ، إيران ، ولبنان .

رابعاً : الخوئية : وهم بقية شيعة الكويت من أصول إيرانية ، ويعدون من مقلدي المجتهد السيد أبوالحسن الخوئي الذي يعيش في النجف والذي توفي مؤخراً ، وتعد مساجد زين العابدين ، مسجد مقامس ، ومسجد نقي في الكويت مراكز تجمع لهذه الجماعة وأهم العائلات الموسوي ، قبازرد ، دشتي ، أشكناني ، بهمن ، بهبهاني ، ومعرفي[٩] .

إن التوزيع الديمغرافي لسكان الكويت يبين أن الشيعة بشكل عام ، تحرص على السكن في مناطق وأحياء خاصة بها بحيث يشكلون أغلبية عددية فيها . ومن أشهر المناطق ذات الكثافة الشيعية منطقة الشرق ، وبنيد القار ، قبل ظهور النفط ، وبعد حركة الاستملاكات التي قامت بها الحكومة والناتجة عن العوائد البترولية ، انتقلت أغلبية الشيعة إلى مناطق جديدة مثل القادسية ، المنصورية ، الدعية ، الدسمة ، الرميثية ،

السالمية ، حولي ، الجابرية . وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينيات ، حيث بلغ عدد المساجد الشيعية أكثر من ٢٨ مسجداً و٦٠ حسينية(١٠) . والحسينية بالنسبة للشيعة لها شأن كبير ، فهي أشبه ما تكون بناد اجتماعي ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها إحياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء في شهر محرم ، كما أن للحسينية دوراً هاماً في التحركات السياسية مثلما حدث في الكويت في عام ١٩٣٨ عندما عقد الشيعة اجتماعات داخل الحسينية احتجاجاً على المجلس التشريعي ، وكذلك للحسينية دور هام في تجنيد الشيعة في التنظيمات السياسية كما حدث في البحرين منذ بداية الخمسينيات حيث كانت مركزاً لانطلاق المسيرات الجماهيرية والتحريض السياسي وتعبئة المعارضة ضد الحكم(١١) .

لقد كان للوضع الاقتصادي في الكويت دور هام في تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية ، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية . ففي بداية الخمسينيات شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين الكويتيين ، الأمر الذي وفر المجال للشيعة أن يعملوا في المجال الاقتصادي حتى أصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية في الكويت ، كما أتاحت التغييرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة المجال بأن يتولى أبناء الشيعة مناصب قيادية هامة في الدولة ، كذلك ساهم تطور التعليم في الكويت والذي استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء ، حيث ضمنت الدولة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك

الدراسات العليا ، ساهم في تطوير الوضع الاجتماعي والعلمي . أما في الجانب الديني فإن حرية إقامة المساجد والحسينيات مكفولة حتى في الأحياء والمناطق ذات الكثافة السنية[١٢] ، كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ماعدا أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، خلافاً لأوضاع الشيعة في بعض دول المنطقة التي تعاني من بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية[١٣] .

الوضع السياسي للشيعة في مرحلة ما قبل الاستقلال

نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت كانت عام ١٩٢١ ، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس أول مجلس استشاري ، الذي سعى إلى تأسيسه مجموعة من التجار وأصحاب الرأي ، وقد اقتصرت العضوية فيه على ممثلين عن الطائفة السنية من أصول عربية ، على الرغم من أن ميثاق المجلس الاستشاري ينص على أن يكون هناك اثنان من الأعضاء الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية وأن يتم انتخابهم من قبل الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية . وقد جاء ذلك في ميثاق المجلس الاستشاري وفقاً للنص التالي : «يشكل المجلس من الحاكم ونائب عنه إذا غاب واثنان من الصباح وعشرة من الأهالي منهم اثنان من العجم الوطنيين . نائب الحكام يكون من الصباح ينتخبه الحاكم والاثنان اللذان من آل الصباح تنتخبهم عائلة الصباح وبقية أعضاء المجلس تنتخبهم الأمة ويتبع في ذلك كثرة الأصوات ، واللذان من

العجم ينتخبهم أهل الوطن من العجم»[١٤] . ويتضح من صياغة النص أن هناك إشارة واضحة إلى الكويتيين من ذوي الأصول الإيرانية ، وهذا يشمل الشيعة والسنة معاً ، كما يلاحظ أن المجلس الاستشاري لم يضم في عضويته أي ممثل عن الشيعة من ذوي الأصول العربية مثل البحارنة والحساوية[١٥] ، وهذا يعني أن التصنيفات الاثنية في المجتمع الكويتي لها جذورها التاريخية . ونظراً لأن المجلس الاستشاري لم يدم سوى قرابة شهرين ، غدا من الصعب تتبع رد الفعل للشيعة تجاه هذا الاستبعاد المتعمد ، كما أن قصر المدة الزمنية قد حال دون توفر الفرصة للشيعة لإظهار عدم رضاهم عن ذلك . خاصة إذا ما قورن هذا الوضع مع ما حدث عام ١٩٣٨ عند قيام المجلس التشريعي كما سنشرح لاحقاً . ويبدو أن السبب وراء استبعاد الشيعة يعود إلى عدم الرضى والسخط من الجانب السني على الموقف الذي اتخذه الكويتيون من أصول إيرانية والذي تمثل في امتناعهم عن المشاركة في معركة الجهراء في عام ١٩٢٠ بين الكويت وابن سعود حيث ذهبت مجموعة منهم إلى المقيم السياسي البريطاني وعبروا له على عدم استعدادهم للمشاركة في هذه الحرب على أساس أنهم ليسوا مواطنين كويتيين ، بل إيرانيون[١٦] .

عام ١٩٣٤ ظهرت أول مجالس إدارية منتخبة تمثلت بمجلس البلدية ، ومجلس المعارف ، واقتصرت عضوية هذه المجالس على الكويتيين السنة من أصول عربية ، وتم استبعاد الكويتيين من أصول إيرانية بما فيهم السنة من حق الترشيح والانتخاب واستمرت هذه المجالس حتى عام ١٩٣٨ دون مشاركة الكويتيين من أصول إيرانية[١٧] .

الشيعة والحركة الإصلاحية عام ١٩٣٨

شهد المجتمع الكويتي أول محاولة إصلاح سياسي قام بها أعضاء «الكتلة الوطنية» من ذوي الاتجاه القومي العربي . وقد تبنت «الكتلة الوطنية» مواقف متشددة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت ، كما يتبين من البرنامج الإصلاحي الذي نشر في صحيفة «الزمان» العراقية والذي تضمن عدة مطالب تتعلق بالإصلاح السياسي للأوضاع الداخلية للكويت وكان من بين هذه المطالب التصدي للهجرة الأجنبية في الكويت إذ سمى برنامج «الكتلة الوطنية» المهاجرين اللاجئين الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويت(١٨) . ويبدو أن المقصود بذلك الكويتيون من أصول إيرانية بدليل أن (الكتلة الوطنية) استبعدت الشيعة من الترشيح للمجلس التشريعي الذي أسس عام ١٩٣٨ ، والذين اقتصر حقهم على التصويت دون الترشيح ، وقد اعتبر الشيعة هذا الموقف متحيزاً وأعلنوا عن عدم رضاهم على هذا التوجه وتداعوا إلى عقد اجتماع احتجاجي في الحسينية بقيادة إمام الشيعة في الكويت آنذاك السيد مهدي القزويني ، وطرحت في هذا الاجتماع فكرة القيام بمظاهرات وإعلان الإضراب ، ولكن المجتمعين توصلوا إلى إرسال كتاب احتجاجي باسم السيد مهدي القزويني إلى المجلس التشريعي يتضمن مطالب الشيعة الآتية :

١- رفض استبعاد الشيعة عن عضوية المجلس التشريعي ، وأن يكون لهم ممثلون في هذا المجلس .

٢- فتح مدرسة خاصة لأبناء الشيعة .

٣ـ أن تكون لهم محكمة خاصة للشيعة .

٤ـ أن يكون لهم ممثلون في المجلس البلدي .

٥ـ أن تكون هناك عدالة في سياسة التوظيف في الأجهزة الحكومية .

بعد اطلاع المجلس التشريعي على المطالب التي رفعها الشيعة قرر المجلس رفض جميع هذه المطالب ، وعلى أثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المنحدرين من أصول إيرانية ، إلى المقيم السياسي البريطاني في الكويت بطلب منحهم الجنسية الإنجليزية والذي اعتبره المجلس التشريعي تحدياً لهيبة المجلس مما أدى إلى أن يصدر المجلس التشريعي قراراً بإبعاد كل كويتي يتجنس بجنسية أجنبية وأن يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من كافة حقوقه ، وتم توزيع هذا القرار في جميع نواحي الكويت . ويتمثل رأي أعضاء المجلس التشريعي الذين التقوا بممثل عن الحكومة البريطانية ، بأنه في حال إقدام الحكومة البريطانية على منح هؤلاء الجنسية الإنجليزية يصبح لهؤلاء امتيازات على السكان الكويتيين الأصليين داخل الكويت ، وإنه في حالة منحهم الجنسية الإنجليزية يجب عليهم مغادرة الكويت . وتعاطف القنصل الإنجليزي في الكويت مع الكويتيين من أصول إيرانية وأبدى ممثلو المجلس التشريعي للقنصل الإنجليزي بأن المجلس التشريعي لا يعترف بالذين هاجروا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى في اكتساب الجنسية الكويتية . وكانت وجهة نظر المجلس التشريعي في رفضهم تنفيذ المطالب التي رفعها الشيعة في الكويت ترتكز على ما يلي :

١ـ تخوف أعضاء المجلس التشريعي من الهجرة المتزايدة من قبل الإيرانيين إلى الكويت .

٢ـ أن المقصود بذلك ليس الشيعة ولا الكويتيين من أصول إيرانية الذين استوطنوا الكويت قبل الحرب العالمية الأولى وإنما المهاجرون من الإيرانيين الذين هاجروا إلى الكويت بعد الحرب العالمية الأولى[١٩] .

لقد ساهم تجاهل المجلس التشريعي للأقلية الشيعية واستبعادهم من المشاركة في اتخاذ القرار السياسي ، بقيام الطائفة الشيعية بتأييد السلطة في معارضتهم للمجلس التشريعي . وقد استغلت السلطة والإنجليز موقف المجلس التشريعي لتحريض الشيعة ضد (المجلس التشريعي) ، وتزعمت الطائفة الشيعية في الكويت قوى المعارضة للمجلس التشريعي وخرجوا في مظاهرات رافعين شعارات تنادي بسقوط المجلس التشريعي الذي لا يمثل جميع فئات المجتمع في الكويت . وتعد المظاهرات التي قام بها الشيعة في الكويت في عام ١٩٣٨ أول مظاهرة تسجل في تاريخ الكويت السياسي[٢٠] . بانضمام الأقلية الشيعية إلى القوى المعارضة للمجلس التشريعي مثل الأسرة الحاكمة والإنجليز والمحافظين من كبار العائلات السنية ، شكل هؤلاء مجتمعين ، معارضة قوية أدت في النهاية إلى سقوط أول محاولة للإصلاح السياسي عرفتها الكويت[٢١] ، وبعد القضاء على المجلس التشريعي تم افتتاح مدرسة إيرانية جلبت مناهجها الدراسية من إيران . وقد حضر حفل الافتتاح كبار أفراد الأسرة الحاكمة من الشيوخ والعائلات المحافظة التي وقفت ضد المجلس التشريعي كما تم جمع التبرعات المالية لدعم المدرسة الإيرانية[٢٢] .

الوضع السياسي للشيعة في الكويت المعاصرة

ظهور الجماعات الشيعيةالمنظمة :

١ـ جمعية الثقافة الاجتماعية :

في عام ١٩٦٣ ظهر أول وجود علني للتنظيم الديني الشيعي في الكويت حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطي الذي انتهجه الشيخ عبدالله السالم الصباح . الذي اتبع سياسة ليبرالية منذ عام ١٩٥٠ تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن آرائها من خلال الأندية والروابط الشعبية وعزز الشيخ عبدالله السالم هذا الاتجاه في مرحلة ما بعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١[٢٣] ، وتعتبر «جمعية الثقافة الاجتماعية» التي ظهرت في عهد الاستقلال والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية ، تعتبر هيئة شبه سياسية ، وقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية ، على الرغم من أنها مسجلة رسمياً كهيئة خيرية كما هو حال جمعيات النفع العام الأخرى مثل «جمعية الإصلاح الاجتماعي» ، و«نادي الاستقلال الثقافي» ، و«جمعية إحياء التراث الإسلامي» ، والتي أسست على أنها جمعيات خيرية وثقافية وهي في الحقيقة بمثابة واجهات دينية واجتماعية لجماعات ونشاط سياسي .

أهداف «جمعية الثقافة الاجتماعية» المعلنة تتمثل في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي ، والإرشاد والتوجيه الديني . وقد بلغ عدد المنتسبين «لجمعية الثقافة الاجماعية» حتى عام ١٩٨٥ ، ٩٠٠

عضو عامل ، في مختلف لجان الجمعية مثل لجنة الإرشاد والتوجيه الديني ، اللجنة الرياضية ، والنادي الصيفي ، ومركز تحفيظ القرآن(٢٤) ، حيث يتم تثقيف وتنظيم الشباب الشيعي داخل الجمعية كما هو الحال في الجمعيات الدينية ذات التوجه السني . وعلى الرغم من أن «جمعية الثقافة الاجتماعية» من ضمن جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إلا أنها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات الدينية السنية الأخرى مثل «جمعية الإصلاح الاجتماعي» ، و«جمعية إحياء التراث» ، فالجمعيات الدينية السنية لها فروع في جميع أنحاء الكويت ، ولها منابر إعلامية تعبر عن الأيديولوجية الدينية من المنظور السني مثل مجلة (المجتمع) والتي تصدر عن «جمعية الإصلاح الاجتماعي» والتي تعبر عن لسان حال «جماعة الإخوان المسلمين» ، ومجلة (الفرقان) والتي تعبر عن «الجماعة السلفية» في الكويت ممثلة في «جمعية إحياء التراث الإسلامي» بالإضافة إلى مجلة (الاتحاد) التي تصدر عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ومجلة (الخيرية) التي تصدر عن «الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية» والتي يترأسها أحد قياديي «جماعة الإخوان المسلمين» ، ومجلة (الرائد) التي تصدر عن جمعية المعلمين التي تسيطر عليها «جماعة الإخوان المسلمين»(٢٥) . فقد رفض طلب «جمعية الثقافة الاجتماعية» عام ١٩٦٣ الذي تقدمت به بإصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية ، وتم منع إصدار نشرة داخلية خاصة «بجمعية الثقافة الاجتماعية» ، كما رفضت وزارة التربية والتعليم إعارة الجمعية أحد المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم لإقامة مركز لتحفيظ القرآن(٢٦) ، مع العلم أن الجمعيات

الدينية السنية تشرف على عدد كبير من مراكز تحفيظ القرآن حيث بلغ عدد هذه المراكز التي تخص «جمعية الإصلاح الاجتماعي» ٤٧ مركزاً[٢٧] .

منذ تأسيس «جمعية الثقافة الاجتماعية» في أوائل الستينيات اقتصر نشاطها على المطالبة بإنشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات ، ولم يشارك أعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي ، كما لم يشاركوا في الإمضاء على أي بيان سياسي يتعلق بالأوضاع المحلية والقومية وكان موقفهم موقف المتفرج .

٢ـ جماعة الشيرازي :

سميت هذه الجماعة بـ«جماعة الشيرازي» تيمناً باسم مؤسس هذه الجماعة السيد محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينيات بعد أن أبعد عن العراق إلى الكويت . ويعتبر الشيرازي الأب الروحي لـ «منظمة العمل الإسلامي» في العراق . ويعد تيار الشيرازي تياراً عاطفياً وأغلب مقلديه من الأعضاء المؤسسين «لجمعية الثقافة الاجتماعية» الذين خرجوا من «الجمعية» وانضموا إلى الشيرازي بعد الثورة الإسلامية في إيران ، ويعتبر الشيرازي عنصراً متحركاً استطاع أن ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بنيد القار وحسينية الرسول الأعظم في منطقة الدعية والتي تعد بمثابة مراكز التجمع والاستقطاب . واستخدمت «جماعة الشيرازي» أسلوب الأنشطة الثقافية والدينية في جذب الشباب الشيعي إلى صفوفهم ونجحوا في ذلك . وقد انعكست الخلافات بين «جماعة الشيرازي» وتيار

«جمعية الثقافة الاجتماعية» على الساحة الطلابية في جامعة الكويت الأمر الذي أدى إلى انقسام الطلبة الشيعة بين مؤيدين ومعارضين لكلتا الجماعتين ، وبذلك ظهرت قائمتان طلابيتان تمثل المجاميع الطلابية من الشيعة : «القائمة الإسلامية الحرة» ومعظم أتباعها من جماعة «جمعية الثقافة الاجتماعية» و«القائمة الحرة» التي تضم الطلبة الشيعة من مؤيدي «جماعة الشيرازي» .

لم تستطع «جماعة الشيرازي» السيطرة على الشيعة في الكويت وذلك نتيجة للأسباب التالية :

١ـ تركيز «جماعة الشيرازي» على الاختلافات فيما بينهم وبين جماعة «جمعية الثقافة الاجتماعية» وقد أدى ذلك إلى القطيعة وتبادل الاتهامات .

٢ـ تشتت الشيعة في مناطق مختلفة بسبب التوسع العمراني ، خاصة بالنسبة لمنطقة بنيد القار التي يمثل قاطنيها من الشيعة القاعدة الشعبية لأتباع «جماعة الشيرازي» .

٣ـ الخلافات التي ظهرت بينهم وبين جماعة السيد الخوئي حول قضية الأعلمية والاجتهاد وتوحيد المرجعية .

٤ـ إبعاد مؤسس الجماعة السيد محمد الشيرازي من الكويت في أوائل الثمانينيات عندما طلبت منه السلطات الأمنية مغادرة الكويت خاصة بعد اغتيال شقيقه حسن الشيرازي في لبنان[٢٨] .

التواجد السياسي (١٩٦٢ - ١٩٧٥)

في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٦١ تكون أول مجلس تأسيسي بعدما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا في يونيو عام ١٩٦١ وقد كفل قانون الانتخاب حق التصويت والترشيح لكافة الكويتيين بغض النظر عن الانتماء الطائفي . وقد مثل الشيعة في المجلس التأسيسي نائبان من أصل عشرين نائباً وكانت المهمة الأساسية لهذا المجلس وضع دستور للبلاد المعروف بدستور ١٩٦٢ والذي ساوى بين الكويتيين في الحقوق والواجبات[٢٩] ، وبذلك أصبح للشيعة تواجد برلماني شهدته المجالس النيابية المختلفة كما سنشرح لاحقاً .

لم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية تمثل تكتلاً سياسياً متميزاً ، كما لم تكن جزءاً من المعارضة السياسية داخل البرلمان ، بل كانت جزءاً أساسياً من المجموعة الموالية للسلطة السياسية . وتتكون هذه المجموعة الموالية والتي تشكل غالبية أعضاء المجلس النيابي ، من نواب البادية والنواب الشيعة التي تعتمد عليها الحكومة اعتماداً كلياً في تمرير القوانين والمشاريع التي تواجه بمعارضة قوية من كتلة القوميين العرب والناصريين . ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفاً واضحاً من تزوير انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧ ، [٣٠] حيث شاركت الكتلة البرلمانية الشيعية في أعمال هذا المجلس المزور[٣١] .

يمكن القول بشكل عام إنه منذ الثلاثينيات من هذا القرن وحتى انبثاق الثورة الإسلامية في إيران ، لم يشكل الشيعة في الكويت جزءاً من المعارضة السياسية ، خلافاً للشيعة في البحرين والسعودية الذين

كانوا جزءاً أساسياً من المعارضة السياسية لنظام الحكم[٣٢] .

لقد كان للمواقف القومية المعادية لغير العرب من العجم ، دور بارز في عزوف الشيعة عن الانخراط في العمل السياسي كمعارضة ، وكذلك باتخاذهم مواقف معادية من الحركة القومية التي كانت تمثل أحد أهم الحركات الوطنية آنذاك . وتواصلت هذه المواقف المعادية للشيعة في الخمسينيات ، عندما بدأت تتشكل أحزاب وحركات قومية عربية ، كما أنها ساعدت على تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية ، فمن خلال الموقف المناهض الذي اتخذته «حركة القوميين العرب» ـ فرع الكويت تجاه الهجرة الإيرانية إلى الكويت ومنطقة الخليج العربي ، لم يتم التمييز بين الكويتيين من أصول إيرانية الذين ساهموا في تطور الكويت ، وبين المهاجرين الإيرانيين الجدد . وقد قامت «حركة القوميين العرب» ـ فرع الكويت بتعبئة الشارع الكويتي بالادعاء أن هناك مؤامرة مشتركة بين الاستعمار البريطاني والسلطة وإيران لمحو عروبة الخليج . لقد ارتبط نضال الحركة ضد الوجود البريطاني ، بنضال مماثل ، ربما أخذ الجزء الأكبر من عملها السياسي ، وهو العمل ضد الوجود الإيراني بكافة الوسائل وعلى جميع الأصعدة . لقد رأت الحركة في وجود الجالية الإيرانية المتزايدة خطراً على العروبة من خلال :[٣٣]

١ـ إيجاد أغلبية أجنبية في الكويت وبقية منطقة الخليج العربي تكون قوة ضاغطة على سكانها العرب .

٢ـ استخدام بعض عناصرها لمواجهة القوى التقدمية العربية التي تهدد الامتيازات الاستعمارية في المنطقة .

٣ـ التخلص من الأفواه الجائعة التي تشكل خطراً على النظام الشاهنشاهي (السابق) .

٤ـ تحقيق حلم الإمبراطورية الإيرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي .

وشن ممثلو الكتلة البرلمانية «لحركة القوميين العرب» داخل مجلس الأمة حملة شديدة على الكويتيين من أصول إيرانية وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق في ملفات الذين يحملون الجنسية الكويتية ، كما اقترحوا عدم إعطاء الجنسية الكويتية إلا للعرب ، وسحب الجنسية من الكويتيين من أصل إيراني ، وطالب ممثلو الحركة في مجلس الأمة بأن تكون اللغة العربية هي المعيار في منح الجنسية الكويتية[٣٤] . لقد خلقت مواقف «حركة القوميين العرب» في الكويت سواء التي أعلنتها داخل البرلمان أو من خلال أدبيات الحركة ردة فعل عنيفة عند الشيعة الكويتيين من أصول إيرانية أو عربية على حد سواء ، خاصة عندما نجحت العناصر المتطرفة من الشيعة من أصل إيراني في «جمعية الثقافة الاجتماعية» في تعزيز هذا الانقسام بين السنة والشيعة من أصول عربية ، وإيهامهم بأن المقصود ليس الهجرة الإيرانية غير القانونية والمنظمة من قبل حكومة الشاه فقط إنما المقصود كذلك الكويتيون الشيعة من أصول إيرانية ، وفي نفس الوقت شجعت عناصر «جمعية الثقافة الاجتماعية» الشيعة الكويتيين من أصول عربية على السكن في مناطق يغلب عليها الطابع الطائفي ، كما كان للجمعية دور في الترويج بأن الشاه هو حامي الشيعة في الكويت .

لقد تأثرت الحركة الوطنية الكويتية بشكل سلبي بسبب المواقف التي اتخذتها الحركة من الكويتيين من أصول إيرانية على أساس أنهم مجموعة من الغزاة وأن هناك صراعاً تاريخياً بين العرب والفرس . لقد خدمت هذه المواقف السلطة السياسية في الكويت ، التي نجحت في استغلال الشيعة لاتخاذ مواقف مضادة للحركة الوطنية الكويتية(٣٥) .

الثورة الإسلامية في إيران وتأثيرها على شيعة الكويت

مع استقرار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة آية الله الخميني بدأت تسود أوساط الشيعة في العالم العربي روحاً ثورية معادية للأنظمة المحافظة والدين الرسمي ، وقد انعكس ذلك على التجمعات الشيعية في الجزيرة والخليج العربي ، ففي السعودية برزت «منظمة الثورة الإسلامية لتحرير الجزيرة العربية» بقيادة حسن الصفار ، المؤيد من قبل إيران ، وقد شاركت هذه المنظمة في العديد من المؤتمرات التي عقدت في إيران . وفي البحرين ظهرت «الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين»(٣٦) . ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية ، حيث انقسم الشيعة إلى تيارين : التيار المحافظ ويتمثل في الطبقة الأرستقراطية من التجار والمرتبطين من خلال المصالح المشتركة مع السلطة ، ويهدف هذا التيار إلى تحقيق بعض الإصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الديني ـ الاجتماعي في المجتمع الكويتي . والتيار الشيعي الثوري الذي بدأ يتشكل في الكويت من الشباب الشيعي خاصة المنتمين إلى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى ، هذا التيار يطمح إلى الإطاحة بالأنظمة

المحافظة واستبدالها بنظام جمهوري إسلامي متخذاً من النموذج الإيراني مثلاً له . وتحولت الثورة الإسلامية في إيران إلى مصدر وعي وإلهام لهذا التيار المعبر عن الأغلبية الساحقة لشيعة الكويت ، وحقق التيار الشيعي الثوري المؤيد لخط الخميني أول انتصار له بالإطاحة بالتيار المحافظ الذي هيمن قيادياً على «جمعية الثقافة الاجتماعية» . وفي الحقيقة كانت بوادر الصراع بين التيارين قد بدأت قبل انبثاق الثورة الإسلامية في إيران ، ففي عام ١٩٦٨ تحرك عدد من الشباب الشيعي الأعضاء في الجمعية ودعوا إلى التجديد وضرورة استلام الشباب قيادة الجمعية[٣٧] ، واستمر هذا الصراع بين تيار الشباب وتيار المؤسسين المدعوم من كبار العائلات التجارية الشيعية حتى عام ١٩٦٩ حيث تمكن تيار الشباب من إزاحة تيار المؤسسين وتوليه قيادة الجمعية . ورغم التجديد الذي أصاب الجمعية وخروج المؤسسين استمرت «جمعية الثقافة الاجتماعية» في سياسة الانعزال عن المعارضة السياسية في الكويت ، ويبدو أن الهدف من وراء سيطرة تيار الشباب يتمثل في تغيير الوجه الذي استهلك في نظر هذا التيار ، والذي لم يعد لديه ما يقدمه في ظل الظروف المتلاحقة على الساحة السياسية الكويتية ، لكن مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ استطاع تيار آخر ذو توجه مختلف تماماً من السيطرة على قيادة الجمعية ، ويبدو أن هذا التيار كان متأثراً بخط الخميني .

عملت الثورة الإسلامية في إيران على بث الروح الثورية بين شيعة الكويت ، خاصة في القطاع الشبابي بإقناعهم بالمشاركة في المظاهرة التي انطلقت من منزل السيد عباس المهري الممثل الروحي لآية الله الخميني

في الكويت متوجهة إلى السفارة الإيرانية حيث تم نزع العلم الشاهنشاهي ورفع علم آخر كتبت عليه عبارة «الله أكبر»(٣٨) ، وتعتبر هذه المظاهرة أول تحرك جماهيري تدعو إليه القيادة الدينية الشيعية في الكويت منذ عام ١٩٣٨ ، بل إن هذا التحرك السياسي يمثل قفزة نوعية بالنسبة للشيعة خاصة أنه نتج عن هذه المظاهرة صدام بين الشيعة والقوات الخاصة التي حاولت التصدي لها واعتقال عدد من المشاركين فيها . وترأس السيد عباس المهري وفداً شعبياً بعد الإطاحة بنظام الشاه لزيارة لإيران شارك فيه عدد من قيادة «جمعية الثقافة الاجتماعية» وبعض الصحفيين السنة ، حيث قدم هذا الوفد التهاني والتأييد للثورة الإسلامية في إيران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة آية الله الخميني في طهران(٣٩) .

حركة مسجد شعبان

لم يمض على الثورة الإسلامية في إيران أكثر من ستة أشهر حتى دعا أحمد عباس المهري ابن عباس المهري ، إلى اجتماعات حاشدة في مسجد شعبان الذي يقع داخل مدينة الكويت في حي الشرق والذي يعد تاريخياً موطن تركز الشيعة في الكويت . واتصفت «حركة مسجد شعبان» في بداية تحركها بطابع طائفي سواء بنسبة الحضور الذي اقتصر على بعض المجاميع الشيعية في الكويت أو بنسبة الموضوعات التي طرحت في هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات وإعطاء حريات أكثر ومساواة الشيعة الكويتيين بالسنة من

حيث الحقوق على أساس أن الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم في تقلد المناصب القيادية في الدولة . أما التيار الشيعي الثوري المتأثر بخط الخميني فيرى أن القضية ليست موضوع حقوق الشيعة المتعلق ببناء الحسينيات والمساجد وإنما الموضوع الأساسي هو موضوع الوضع غير الديمقراطي الذي تعيشه الكويت ويجب أن تكون المطالب والشعارات التي ترفع في هذه المرحلة شعارات ومطالب وطنية تشمل كل القوى السياسية والاجتماعية في الكويت . ويعد هذا تطوراً جديداً بالنسبة لشيعة الكويت(٤٠) ، ومن المفارقات أن «حركة مسجد شعبان» حدثت في ظل فترة مصادرة الحريات العامة بدءاً بحل مجلس الأمة الرابع والذي لم يستمر إلا سنة ونصفاً حيث تم تعطيل الحياة البرلمانية في أغسطس من عام ١٩٧٦ وتعليق مجموعة من المواد الدستورية ، وانتهاء بتعديل قانون المطبوعات بإضافة المادة ٣٥ مكرر لقانون الصحافة مما أتاح المجال لاتخاذ إجراءات شديدة تجاه الصحافة التي لا تلزم الصمت إزاء إجراءات الحكومة المعادية للحريات العامة .

ومما تجدر الإشارة إليه أن التيار القومي التقدمي قد أخذ في التحول تدريجياً بالنسبة لموقفه من الكويتيين من أصول إيرانية في عام ١٩٧٠ ، كما يتبين من خلال النقد الذاتي حيث بدأت «حركة القوميين العرب» فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت متأثرة بالأفكار الماركسية اللينينية التي بدأت تغزو تنظيمات الحركة بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ويستدل على ذلك من قيام مجلة (الطليعة) لسان حال «حركة القوميين العرب» في الكويت بالدعوة للحوار حول المسألة الإيرانية ، الأمر الذي أدى إلى شيء من التقارب

بين الطرفين على أساس المصلحة الوطنية(٤١) .

في ظل هذه الأجواء السياسية أضحت «حركة مسجد شعبان» المتنفس الوحيد ليس للشيعة فقط وإنما للأطراف السياسية المعارضة الأخرى من اليساريين والقوميين والليبراليين لإبداء معارضتهم لإجراءات أغسطس ١٩٦٧ ، خاصة أن المطالب الوطنية قد طغت على المطالب الطائفية عندما شاركت بعض القوى السياسية بممثلين عنها مثل «التجمع الديمقراطي» ، حيث ألقى ممثل «التجمع الديمقراطي» الدكتور أحمد الخطيب خطاباً في أحد هذه التجمعات على أساس أن المطالب الوطنية المطروحة في الساحة السياسية في الكويت تمثل جميع القوى السياسية والاجتماعية . وقد أضافت مشاركة الخطيب وبعض رموز التيار الوطني السني في هذه الاجتماعات بعداً آخر على «حركة مسجد شعبان» ، وفي هذا الصدد يقول السيد عباس المهري «بعد انتصار الثورة الإسلامية اتفق بعض الشباب الثوري مع إخوانهم من أهل السنة وبإشراف من ابني على عقد محاضرات في المسجد تبحث فيها المشاكل العامة وقد أخبرتهم أن المسجد هو الموقع الذي تعالج فيها المشاكل وأن من حق جميع الناس بكل طبقاتهم أن يعرضوا مطالبهم»(٤٢) . وكان محور الخطب والمحاضرات التي ألقيت في مسجد شعبان تتعلق بقضايا مختلفة مثل المساواة في الإسلام ، والحقوق المشروعة للشيعة الكويتيين مثل توحيد الجنسية ومشكلة الإسكان ، وحرية الصحافة وإعادة الحياة البرلمانية والمظالم التي ترتكبها السلطة ضد الشعب(٤٣) ، وعندما أصبح مسجد شعبان مركزاً لتجمع الشيعة وعدد من قوى المعارضة بما فيها بعض القوى غير الشيعية في ظل غياب المؤسسات الشعبية والتي كانت

بمثابة القنوات التي تعبر منها القوى السياسية عن آرائها ، شعرت السلطة السياسية بخطورة الموقف وأن هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات مقتصرة على الطائفة الشيعيةومحصورة في مطالب طائفية ولكنها يمكن أن تتحول إلى تحرك جماهيري ترفع شعارات وطنية للسنة والشيعة ، عندئذ بدأت السلطة السياسية بتحريك العائلات الشيعية التقليدية الموالية لها والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة ، من أجل إيقاف «حركة مسجد شعبان» . ودعا هؤلاء إلى اجتماع حضره الشيعة المؤيدون «لحركة مسجد شعبان» والذين يمثلون التيار الشيعي الثوري وعرض عليهم تعهد من الحكومة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات للشيعة ، إلا أن هذا العرض ووجه بالرفض من قبل منظمي «حركة مسجد شعبان» على أساس أن تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بمطالب طائفية إنما هي مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة ، وينظر التيار الشيعي الثوري إلى العائلات الشيعية التقليدية والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة على أنهم مجرد واجهات من المثقفين الشيعة لهم مصالح مشتركة مع السلطة .

في الحقيقة إن أغلبية الشيعة (الحساوية) لم يشاركوا في تحرك مسجد شعبان وهم يشكلون جزءاً هاماً من الشيعة في الكويت سواء على مستوى قياداتهم الاجتماعية والسياسية مثل إبراهيم خريبط وهو عضو مجلس أمة سابق ، أو قياداتهم الدينية التي تتمركز في مسجد الصحاف حيث اتخذوا موقفاً مضاداً من «حركة مسجد شعبان» وذلك نظراً لاختلافات الأصول العرقية ، حيث ينتمي (الحساوية) إلى أصول عربية .

بعد فشل الحكومة في إيقاف «حركة مسجد شعبان» بالطرق السلمية أقدمت الحكومة في التاسع من سبتمبر على اعتقال أحمد عباس المهري [٤٤] منظم «حركة مسجد شعبان» لمخالفته قانون التجمعات العامة والذي ينص على منع أي تجمع يزيد على أكثر من عشرين شخصاً ، [٤٥] ورغم اعتقال أحمد عباس المهري ، استمرت اجتماعات مسجد شعبان ، وكان منظم هذا التجمع السيد عدنان عبدالصمد (عضو مجلس الأمة حالياً) الذي انتقد الصحافة الموالية للسلطة التي صورت هذه الاجتماعات على أساس تجمع طائفي ، كما تحدث في هذا التجمع الدكتور محمد نصير الوكيل المساعد الأسبق لوزارة النفط حيث اتهم الصحافة الموالية للسلطة بشن حملة تضليل عن طبيعة اجتماعات مسجد شعبان وطالب بإطلاق الحريات العامة واحترام الدستور وإعادة مجلس الأمة[٤٦] ، وعندما أقدم السيد عباس المهري في يوم الأحد وهو اليوم الرسمي لاجتماعات مسجد شعبان ، ليؤم المصلين وإلقاء خطبته تمت محاصرة مسجد شعبان من قبل قوات الأمن الخاصة وتم منع المهري من الدخول إلى المسجد ، وعلى أثر هذا أذيع من راديو الجمهورية الإسلامية من طهران بيان لآية الله الخميني بأن يتولى السيد عباس المهري إقامة صلاة الجمعة في الكويت وهي أول صلاة جمعة يأمر الخميني بإقامتها خارج الجمهورية الإسلامية ، ودعا الخميني الشعب الكويتي للمشاركة في صلاة الجمعة[٤٧] . في المقابل سارعت الحكومة إلى سحب الجنسية من السيد عباس المهري وجميع أفراد عائلته البالغ عددهم ١٨ شخصاً وإبعادهم إلى إيران وسحب جوازات ثلاثة من منظمي «حركة مسجد شعبان» بتهمة تنظيم تجمعات سياسية

وإثارة الشيعة في الكويت(٤٨) ، ورغم الإجراءات المتشددة التي اتخذتها السلطة بحق التيار الشيعي الثوري واصل هذا التيار تحديه للحكومة ، ففي يوم الجمعة الموافق ١٩٧٩/١١/٣٠ والذي صادف العاشر من محرم في ذكرى استشهاد الحسين ، نظم التيار الشيعي الثوري مسيرة جماهيرية انطلقت من الحسينيات وتوجهت إلى السفارة الأمريكية حيث رفعت الجماهير شعارات تدين السياسة الأمريكية تجاه إيران وتؤكد تضامنهم مع الشعب الإيراني في معركة استرداد الشاه إلى إيران ومحاكمته ، وحدث صدام بين المتظاهرين ورجال الأمن حول السفارة الأمريكية وتم تفريق المتظاهرين من قبل القوات الخاصة بالهراوات والغاز المسيل للدموع وتم اعتقال عشرين شخصاً ممن شاركوا في هذه التظاهرة(٤٩) .

التحول نحو العنف

اتخذ التيار الشيعي الثوري في الكويت موقفاً متشدداً من السياسة التي اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه تأييد النظام العراقي في حربه مع إيران ، وتمثل هذا التأييد في المساعدات المالية والإعلامية والعسكرية ، فقد وصل مجموع المساعدات المالية التي حصل عليها العراق في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ما يقارب ١٥ مليار دولار أمريكي وسمحت الحكومة الكويتية للعراق باستخدام ميناءي الأحمدي والشعيبة لنقل المواد الغذائية وتم تزويد الجيش العراقي بالسلاح(٥٠) ، وتحولت معظم الصحافة الكويتية ووسائل الإعلام الرسمي إلى وسائل إعلامية دعائية

للعـراق في حـربه مع إيران[٥١] ، وقـد أدى هذا الموقف المؤيد من قـبل الحكومة الكويتية إلى سخط الشيعة الكويتيين الذين ينظرون إلى إيران على أنهـا حامية للشيعة ، وقد استغل النظام الإسـلامي في إيران هذا التأييد والتعاطف الذي أبداه الشيعة ليس في الكويت فحسب بل في عموم مناطق الجزيرة والخليج العربي التي تتواجد فيها أقليات من الشيعة بإيجاد قاعدة له بين بعض الشيعة الكويتيين ممن ينتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقـة الوسطى ، وقد سعى النظام الأصولي في إيران ، تحت شعـار تصدير الثورة ، إلى تنظيم وتجنيد عدد من الشيعة الكويتـيين في تنظيمـات إرهابية كان هدفها الأساسي زعزعة الاستقرار السياسي في الكويت رداً على مساعدات الكويت للعراق . وشهدت السـاحة الكويتية من عـام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ موجات من أعمـال العنف السيـاسي تمثلت في انتشار العمليات الإرهابية وتوزيع المنشورات التي تحرض على القضاء على النظام السياسي في الكويت وإقامة جمهورية إسلامية على النمط الإيراني ، ومحاولة اغتيال الأمير في عام ١٩٨٥ ، وارتبطت أسماء بعض الشيـعـة الكويتـيين بالتـفـجيـرات التي حـدثت في عـام ١٩٨٦ وتفجيرات يناير ، ومايو ، ويوليو عام ١٩٨٧ والاضطرابات السياسية التي شـهدتها منطقة مشرف في ١٩٨٧/١/٣٠ أثناء محاولة القوات الخاصة إلقاء القبض على بعض المتـهمين في حوادث التـفجيرات من الشـيعة وتصـدي أهالي المطلوبين لرجـال القوات الخاصـة[٥٢] ، وكـانت وراء هذه العمليات الإرهابية عدة منظمات إسلامية مؤيدة للنظام الإسلامي في إيران مثل «طلائع تغيير النظام للجمـهورية الكويتـية» ، «صوت الشعب الكويتي الحـر» ، «منظمـة الجـهـاد الإسـلامي» ، و«قـوات المنظمـة الثـورية

للرسول محمد في الكويت» ، ويرى البعض أن ألأخيرة هي المسؤولة عن العمليات الإرهابية التي وقعت في الثمانينيات(٥٣) ، ويعتقد أن أسماء هذه المنظمات أسماء وهمية وأن مجمل الحوادث التي حدثت في الكويت كان وراءها «حزب الله ـ الكويت» . هذا الحزب الذي تأسس بعد الثورة الإسلامية في إيران على يد مجموعة من الشباب الشيعي الكويتي الذين ينتمون إلى التيار الشيعي الثوري والذين تلقوا دراستهم في الحوزة العلمية في قم . ويرتبط معظم أعضاء «حزب الله ـ الكويت» باللجان الثورية لحراس الثورة في إيران ، حيث عمل الحرس الثوري الإسلامي في إيران على تشكيل فروع لهذا الحزب في الأقطار العربية التي تتواجد فيها أقليات شيعية مثل المملكة العربية السعودية حيث تم تأسيس «حزب الله ـ الحجاز» وفي لبنان تم تأسيس «حزب الله ـ لبنان» ، وينشط «حزب الله ـ الكويت» في إيران من خلال التسهيلات التي أعطيت له من قبل النظام الإسلامي في إيران مثل المركز الكويتي للإعلام الإسلامي الذي يشرف على إصدار مجلة (النصر) والتي تعبر عن أيديولوجية «حزب الله ـ الكويت»والتي تطلق على نفسها الصوت المحمدي الخالص في الكويت .

يعد «حزب الله ـ الكويت» جزءاً لا يتجزأ من الحركة الإسلامية العالمية بقيادة آية الله الخامنئي ، ويدعو «حزب الله ـ الكويت» إلى إجراء استفتاء شعبي ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذي يختاره ويجب أن تكون الكويت جمهورية حرة مستقلة ، ويرى «حزب الله ـ الكويت» أن السلطة في الكويت تمعن في عزلة الشيعة عن المشاركة في صنع القرار السياسي للكويت عن طريق إبعادهم عن

المناصب الوزارية ، وانتقد «حزب الله ـ الكويت» طريقة توزيع الدوائر الانتخابية ، وحرمان الشيعة من امتيازات الصحف والمجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت ، وعدم تسمية المرافق العامة من الشوارع والمدارس بأسماء أئمة وعلماء وشخصيات شيعية ، ويعتقد «حزب الله ـ الكويت» بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة في الكويت ستؤدي في النهاية إلى أن تكون الكويت لبنان ثانية .

يتقاطع «حزب الله ـ الكويت» مع القوى السياسية الكويتية ويرفض دعواها التمسك بدستور ١٩٦٢ حيث يعتقد حزب الله أن المعارضة السياسية الكويتية ارتكبت خطأً تاريخياً بذلك الموقف والذي جعلته سقفاً أعلى لمطالبها . ودعا «حزب الله ـ الكويت» المعارضة السياسية إلى القضاء على النظام القائم في الكويت . كما حمل حزب الله المعارضة السياسية في الكويت تعاملها الحذر مع القوى الإسلامية الشيعية دون السنية وأن هذا التوجه من قبل المعارضة السياسية في الكويت يمثل ترسيخاً للممارسة الطائفية في المجتمع الكويتي ويخدم في النهاية السلطة في الكويت التي تعمل على عدم الاتصال بين الشيعة والسنة(٥٤) .

تلقى «حزب الله ـ الكويت» ضربات شديدة على يد جهاز أمن الدولة في الكويت حيث اعتقل عدد من أعضائه بتهمة وضع متفجرات في أماكن مختلفة من البلاد والسعي لقلب نظام الحكم في الكويت ، كذلك أقدمت السلطات الحكومية على حل مجلس إدارة «جمعية الثقافة الاجتماعية» المنتخب وتعيين مجلس صوري يتولى إدارة

الجمعية[٥٥] ، وتقدر مصادر «حزب الله ـ الكويت» وفق إحصائياتها أنها قدمت ٢١ شهيداً و٥٢٧ معتقلاً سياسياً منذ فترة تأسيس «حزب الله ـ الكويت» حتى الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ [٥٦] ، بعد حرب تحرير الكويت سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من أعضاء ومؤيدي الحزب إلى الكويت من الذين صدرت عليهم أحكام بتهمة وضع المتفجرات في الكويت تقديراً للدور الذي قام به الشيعة الكويتيون في مقاومة سلطات الاحتلال العراقي والحملة التي شنتها الطائفة الشيعية في الكويت من أجل عودة هؤلاء إلى الكويت . وقد ساهمت التغييرات التي حدثت بعد وفاة آية الله الخميني وتولي القيادة الجديدة بزعامة هاشمي رفسنجاني الحكم والتي ليست على وفاق مع التيار الإسلامي المتشدد داخل النظام الأصولي في إيران ، ساهمت في إضعاف هذا التيار ، حيث سعى رفسنجاني إلى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجي على حساب هذا التيار ، حيث قام بإبعاد أعضاء «حزب الله ـ الكويت» ، وإغلاق المركز الكويتي للإعلام الإسلامي في طهران ومنع صدور مجلة (النصر) من إيران ، ويمكن تلمس هذا الخلاف بين «حزب الله ـ الكويت» والقيادة الجديدة من خلال الانتقادات التي وجهها «حزب الله ـ الكويت» في مجلة (النصر) التي بدأت تصدر من بيروت ثم انتقلت إلى لندن «إلى كل من يريد أن يغير التنظيمات الجهادية ويحولها إلى سياسة برسم تنظيم الساحة الإسلامية في الكويت . . .»[٥٧] .

لقد أدى التغيير الإسلامي الثوري في إيران إلى التأثير بشكل مباشر على الأوضاع السياسية في الكويت خاصة أن من المعروف أن أي

تغييرات تحدث في دول الجوار الجغرافي لها تأثيرات مباشرة على الوضع الداخلي في الكويت ، لهذا أقدمت الحكومة الكويتية على مراجعة سياستها السابقة بالمزيد من الانفتاح السياسي في عهد ما بعد التحرير .

الشيعة والتجربة البرلمانية

في الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٦٣ جرت أول انتخابات نيابية لانتخاب أعضاء لمجلس الأمة شارك فيها الشيعة تصويتاً وترشيحاً ، ويعد هذا اليوم يوماً مشهوداً بالنسبة للشيعة فقد استطاع خمسة من مرشحيهم الفوز بمقاعد مجلس الأمة عن الدائرة الانتخابية الأولى - الشرق والدائرة الانتخابية السابعة - الدسمة اللتين تعدان من أهم معاقل الشيعة نظراً لكثافتهم السكانية فيهما . وقد كان دور ممثلي الشيعة في الفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة هامشياً حيث كانت مواقفهم لا تتعدى الموافقة على تمرير القوانين التي تتقدم بها الحكومة والمتعلقة بتقييد الحريات العامة مثل قانون الأندية ، قانون التجمعات ، قانون الوظائف العامة وقانون الصحافة من جهة ، ومن جهة ثانية التصدي للمعارضة السياسية داخل المجلس المتمثلة في كتلة القوميين العرب وبعض ممثلي غرفة التجارة المتعاطفين معهم . وشكل النواب الشيعة مع نواب البادية الأغلبية البرلمانية الموالية للحكومة مما أدى بكتلة القوميين العرب في عام ١٩٦٥ أن تقرر الاستقالة من المجلس متهمة الحكومة بتحويل «السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات . . . إلى أداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق

الحريات الشخصية والعامة»[٥٨] .

شارك المرشحون الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الثاني في عام ١٩٦٧ ووصل عدد ممثلي الشيعة إلى تسعة نواب وأقدمت الحكومة على تزوير نتائج هذه الانتخابات التي كان من المتوقع أن تسفر نتائجها عن اكتساح مرشحي «الجبهة الشعبية» وهو التحالف الذي يضم القوى القومية والتجار ، وأيدت الكتلة الشيعية البرلمانية موقف الحكومة من هذه الانتخابات كما أشرنا إليه من قبل .

وفي الفصل التشريعي الثالث عام ١٩٧١ شارك الشيعة بعدد من المرشحين واستطاع ستة منهم الفوز في مقاعد المجلس واستمر ممثلو الشيعة مع نواب البادية بتشكيل الأغلبية الموالية للحكومة .

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع عام ١٩٧٥ فاز عشرة مرشحين من الشيعة ، وهذه أعلى نسبة يحققها النواب الشيعة ، ولأول مرة يدخل وزير من الطائفة الشيعية الوزارة حيث أصبح النائب عبدالمطلب الكاظمي وزيراً للنفط وكذلك لأول مرة يحدث أن تخوض الانتخابات مجموعة من الشباب الشيعي كمنافسين للمرشحين التقليديين الموالين للسلطة وتمثل هذا بمجموعة من الشيعة الليبراليين تحت اسم «الشباب الوطني الدستوري» الذي أعلن عن برنامجه الانتخابي ومن أبرز ما جاء فيه :

١ـ تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية .

٢ـ تعزيز الفصل بين السلطات .

٣ـ تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل[٥٩] .

واستطاع تجمع «الشباب الوطني الدستوري» أن يخترق المرشحين التقليديين بفوز خالد خلف من مؤسسي هذا التجمع(٦٠) . ولم يستمر هذا المجلس طويلاً ففي عام ١٩٧٦ أقدمت السلطة على حله ، ووقع عدد من أعضاء المجلس المنحل عريضة تطالب فيها بإرجاع الحياة البرلمانية وقد شارك أربعة من النواب الشيعة في التوقيع على هذه العريضة(٦١) .

في عام ١٩٧٩ أعلنت الحكومة عن تشكيل «لجنة النظر في تنقيح الدستور» مكونة من ٣٥ عضواً معيناً من الحكومة وشارك في هذه اللجنة ٨ أعضاء من الشيعة(٦٢) . كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو إفراغ الدستور من المواد المتعلقة بالحريات العامة وإعطاء سلطات دستورية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ، وقد ووجهت «لجنة النظر في تنقيح الدستور» بمعارضة شعبية تزعمتها المعارضة السياسية وشارك في هذه المعارضة التيار الشيعي الثوري باستثناء القوى السياسية الدينية السنية التي تطمح إلى تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسي للتشريع» بدلاً من «مصدر رئيسي للتشريع» ، (٦٣) ونتيجة للضغط الشعبي أقدمت الحكومة على إنهاء أعمال «لجنة النظر في تنقيح الدستور» دون الإعلان عن ذلك رسمياً(٦٤) . وفي نفس العام أصدرت الحكومة قانوناً جديداً بشأن قانون الانتخاب بدلاً من قانون الانتخاب المعمول به ، ويعتقد الشيعة أن الهدف من هذا التعديل الذي تم إقراره في ظل غياب الحياة البرلمانية هو تقليص ممثلي الشيعة في المجالس النيابية خاصة أن الشيعة كانوا يتمتعون بعشرة مقاعد في مجلس الأمة الرابع عام ١٩٧٥ عن دائرة الشرق ودائرة الدسمة . وفي ظل القانون الجديد أصبح عدد ممثلي هاتين الدائرتين أربع

نواب . في الحقيقة إن التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات أعطت مجالاً للشيعة لأن يتنافسوا على دوائر كانت مغلقة في وجه الشيعة مثل الدائرة الخامسة ـ القادسية والدائرة العاشرة وتشمل العديلية والسرة والجابرية ، كذلك بالنسبة للدائرة الثانية ـ الضاحية حيث أصوات الناخبين الشيعة هي التي ترجح كفة الفائزين من المرشحين السنة . وقد قدمت الحكومة بعض المبررات ، منها أن التغييرات التي حدثت في التركيبة السكانية حتمت إجراء مثل هذا التعديل(٦٥) .

في الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٨١ جرت انتخابات الفصل التشريعي الخامس لانتخاب أعضاء مجلس الأمة وأسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط جميع الوجوه التقليدية الشيعية الموالية للسلطة تاريخياً(٦٦) ، وحل محلها وجوه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري ، فقد شهد المجتمع الكويتي ظاهرة الانتخابات الفرعية التي شجعتها ورعتها الحكومة بالتعاون مع القوى الطائفية داخل التيار السني(٦٧) لإسقاط مرشحي التيار الشيعي الثوري ، ومع ذلك استطاع التيار الشيعي أن يحقق فوزاً عبر ممثليه السيد عدنان عبدالصمد والدكتور ناصر صرخوه . وتكررت ظاهرة الانتخابات الفرعية في انتخابات الفصل التشريعي السادس لعام ١٩٨٥ ولكن لم يستمر مجلس الأمة السادس في ممارسة دوره التشريعي حيث أقدمت السلطة على حل هذا المجلس في يوليو عام ١٩٨٦ (٦٨) .

بعد حل مجلس الأمة السادس شهدت البلاد تصاعداً في الحركة الشعبية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية ، حيث تنادت مجموعة من

الشخصيات الأكاديمية والعمالية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة التوجهات السياسية والاجتماعية والطائفية إلى تشكيل «مجموعة الـ ٤٥» والتي تمثل فيها معظم الدوائر الانتخابية باثنين من المواطنين ، وأخذت «مجموعة الـ ٤٥» على عاتقها قيادة الحملة من أجل عودة المجلس المنحل وإعادة العمل بدستور ١٩٦٢ وشارك التيار الثوري الشيعي وكذلك مجموعة الليبراليين من الشيعة في «مجموعة الـ ٤٥» . كذلك ساهم هذان التياران في تأسيس «الحركة الدستورية» (حد) التي تزعمها رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون والمكونة من ٣٢ نائباً ممن يمثلون المعارضة السياسية . ونشطت «الحركة الدستورية» في تصعيد المعارضة ضد السلطة السياسية عبر اجتماعات ديوانيات الاثنين [٦٩] وسادت الكويت أجواء بوليسية مع تصاعد الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة المجلس المنحل وقد واجهت السلطة ذلك بتصعيد العنف ضد المواطنين واعتقال بعض قيادات «الحركة الدستورية[٧٠] ، وأقدمت السلطة على دعوة الناخبين لانتخاب المجلس الوطني لعام ١٩٨٩ والذي ووجه بمقاطعة شاملة من قبل جميع القوى السياسية بما فيها التيار الشيعي الثوري ، ولم يشارك في الترشيح للمجلس الوطني سوى المجاميع الشيعية الموالية للنظام السياسي ولم يستمر هذا المجلس سوى أشهر معدودة نتيجة الاحتلال العراقي . ومن الجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من شيعة الكويت ساهم بفعالية ضد قوات الاحتلال ، من خلال المقاومة المدنية بدعوة الشعب الكويتي إلى التمسك بالبقاء في الكويت ورفض دعوات الخروج من البلاد ، كما نشط الشيعة مع السنة من الكويتيين بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة

حماية الإحياء والمناطق ، وتوزيع التموين على المواطنين ، وتقديم الخدمات الطبية والبلدية ، وعدم التعاون مع قوات الاحتلال أو أي سلطات تقيمها وإفشال أية محاولات تقوم بها السلطات المحتلة في تجنيد الشباب الكويتي في الجيش الشعبي . أما على صعيد المقاومة العسكرية فقد لعب الشيعة دوراً بارزاً في تدريب الشباب السني على حمل السلاح واستخدامه ضد قوات الاحتلال . وفي خارج الكويت نشط الشيعة الكويتيين في تأسيس اللجان والمنظمات مثل «الرابطة الإسلامية الكويتية» والتي تعتبر مجلة «منبر الحرية» التي تصدر من لندن معبرة عن أفكارها . وفي إيران قام حجة الإسلام محمد باقر المهري بتأسيس «التجمع الإسلامي الكويتي»[٧١] . لقد ساهمت المواقف التي اتخذها الشيعة من الاحتلال العراقي للكويت في تجسيد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الكويتي .

الوضع السياسي للشيعة بعد التحرير

بعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ على يد قوات التحالف ظهرت في الساحة الكويتية ظاهرة التجمعات السياسية العلنية ، ويعتبر الإعلان عن هوية هذه التجمعات وإفصاح بعضها عن برامجها السياسية والتوقيع على بيانات سياسية علنية نقلة نوعية في تطور عمل وأساليب القوى السياسية في الكويت التي اتسم عملها التنظيمي بالسرية منذ الخمسينيات من هذا القرن[٧٢] ، وساعد على هذا التطور المناخ السياسي الذي أفرزته حرب تحرير الكويت ، وكذلك

الدور الذي قامت به بعض القوى السياسية في انخراطها في المقاومة المدنية وأحياناً العسكرية في تصديها لقوات الاحتلال العراقي ، وضعف السلطة السياسية بعد التحرير .

في ظل هذا المناخ السياسي الجديد انبثق «الائتلاف الإسلامي الوطني» كإطار سياسي يضم في صفوفه القوى السياسية والاجتماعية والدينية الشيعية على اختلاف توجهاتها السياسية . يضم «الائتلاف الإسلامي الوطني» في صفوفه جماعة «الجمعية الثقافية الاجتماعية» والشخصيات الشيعية المستقلة وممثلي مساجد الشيعة في الكويت[٧٣] ، ومن أهم شروط العضوية للانضمام للائتلاف أن يمثل المنضم إلى هذا الائتلاف نفسه وفكره الخاص به ، لا المجموعة التي ينتمي إليها سياسياً ، فالعضو الذي ينضم إلى «الائتلاف الإسلامي الوطني» لا يعبر بالضرورة عن انتمائه إلى «حزب الله ـ الكويت» أو «جمعية الثقافة الاجتماعية» بل عن أفكاره الخاصة به ، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وضمها في إطار وطني دون أي امتداد خارجي[٧٤] .

أما العناصر المتشددة من «حزب الله ـ الكويت» فقد ظلت بعيدة عن «الائتلاف الإسلامي الوطني» على أساس أن «حزب الله ـ الكويت» يرفض العمل على الساحة السياسية . ويعتبر الحزب نفسه الأكثر فاعلية في الوسط الشيعي في الكويت ويصر على أداء دوره وفق المنهج الثوري ، إلا أن «حزب الله ـ الكويت» يرى أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» يمثل الشيعة ككل من حيث المجموع ، وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد الذي اتخذه «حزب الله ـ الكويت» من «الائتلاف الإسلامي

الوطني» ، إلا أن الحزب يتعاطف مع بعض مؤسسي الائتلاف وينظر إليهم بعين الرضى وإن كان لا يتفق معهم سياسياً(٧٥) ، وينفي «الائتلاف الإسلامي الوطني» أن يكون له أي علاقات أو ارتباط بتنظيم خارجي من الناحية التنظيمية إلا أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» لم يعلن هذا النفي بشكل رسمي ، وإن كان الائتلاف يؤكد على الارتباط الفكري الديني مع الشيعة في الخارج(٧٦) .

إن اشتراك الشيعة بشكل رسمي مع القوى السياسية الأخرى في الكويت بعد التحرير مباشرة يمثل مؤشراً قوياً على التقارب الذي حدث بين السنة والشيعة في ظل فترة الاحتلال العراقي للكويت . وقد حدث هذا التقارب حتى قبل تأسيس «الائتلاف الإسلامي الوطني» بعدة أشهر عندما شارك عدد من المواطنين الشيعة في التوقيع على بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» الصادر في ١٩٩١/٣/١٣ والذي صدر داخل الكويت المحررة ، ووقع على هذا البيان عدد من المواطنين يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مثقفين وأكاديميين وتجار وقيادات عمالية وطلابية . وفي منتصف ديسمبر لعام ١٩٩١ انضم «الائتلاف الإسلامي الوطني» إلى «اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبي» والتي تضم ممثلي القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها الدينية والسياسية وقد تبنت هذه اللجنة المبادىء الواردة في بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» في ١٩٩١/٣/٣١ ، ويمثل هذا البيان الأرضية المشتركة التي اتفقت عليها جميع القوى السياسية في الكويت وهو بمثابة برنامج مرحلي يوجه تحرك القوى السياسية في الكويت ورؤية مستقبلية لبناء الكويت الجديدة .

يتمثل بيان «الرؤية المستقبلية لبناء الكويت» في التأكيد على المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات والحقوق الدستورية والتمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهة للفصل التشريعي السابع والعمل على إصلاح السلطة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية(٧٧) .

على الرغم من أن «الائتلاف الإسلامي الوطني» يلتقي مع القوى السياسية في القضايا التي تتعلق بالدستور والحريات العامة إلا أنه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل «الحركة الدستورية الإسلامية» (الإخوان المسلمون) و«التجمع الإسلامي الشعبي» (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية (المواريث والخمس) ، وإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنية فيما يتعلق بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(٧٨) . ويمكن القول إن «الائتلاف الإسلامي الوطني» أقرب إلى تجمع «المنبر الديمقراطي الكويتي» ذي التوجه العلماني ، خاصة أن المنبر يضم في عضويته عناصر من الشيعة غير المتدينين ، ويحتل بعض أعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية في الهيئة التنفيذية لتجمع «المنبر الديمقراطي الكويتي» .

تنفيذاً لقرارات «مؤتمر جدة الشعبي» الذي انعقد في جدة في الثالث عشر من أكتوبر عام ١٩٩٠ ، والذي أكد في قراراته على العودة بالعمل

بدستور ١٩٦٢ وإجراء انتخابات عامة لانتخاب أعضاء لمجلس الأمة بعد تحرير الكويت ، جرت أول انتخابات عامة في الكويت المحررة في الخامس من أكتوبر عام ١٩٩٢ لانتخاب أعضاء لمجلس الأمة السابع ، وشارك «الائتلاف الإسلامي الوطني» في هذه الانتخابات بأربعة مرشحين وفي نفس الوقت دعم الائتلاف بعض المرشحين الشيعة ، كما ترشح بعض الشيعة الليبراليين وبعض الشيعة المحسوبين على الاتجاه اليساري[٧٩] ، وبجانب هؤلاء أعلن عدد كبير من مرشحي الشيعة والمحسوبين على السلطة السياسية من أعضاء المجالس النيابية السابقة وأعضاء المجلس الوطني ترشيح أنفسهم .

أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز اثنين من مرشحي «الائتلاف» واثنين من المدعومين من «الائتلاف»[٨٠] ، وسقوط جميع أعضاء المجلس الوطني وجميع المرشحين الشيعة الموالين للحكومة . وساهم «الائتلاف الإسلامي الوطني» في دعم مرشحي «المنبر الديمقراطي الكويتي» في الدوائر الانتخابية التي لا يوجد بها مرشحون «للائتلاف» أو مرشحون مدعومون من «الائتلاف» بشكل رسمي .

بعد ظهور نتائج مجلس الأمة السابع عقد جميع النواب المنتخبين اجتماعاً غير رسمي بناء على الدعوة التي وجهها ممثل «التجمع الإسلامي الشعبي» جاسم العون في ديوانيته وتم الاتفاق على التنسيق بين مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين بشأن التشكيل الوزاري وانتخاب رئيس مجلس الأمة الجديد وشارك «الائتلاف الإسلامي الوطني» وممثل المجموعة الليبرالية من الشيعة في هذا الاجتماع ، وكذلك

في الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في ديوانية النائب ناصر الصانع ، وتم انتخاب النائب أحمد السعدون رئيساً لمجلس الأمة بشكل غير رسمي ، كما تم الاتفاق على تركيبة الوفد المؤلف من النواب لمفاوضة رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وأسفرت هذه المفاوضات عن دخول ستة نواب الوزارة الجديدة يمثلون أغلب الكتل النيابية مثل علي البغلي المدعوم من «الائتلاف الإسلامي الوطني» على الرغم من أن التشكيل الوزاري الجديد تضمن وجوهاً تمثل التيار المحافظ من الشيعة من الموالين للسلطة واتخذ «الائتلاف الإسلامي الوطني» منهج مهادنة السلطة السياسية مثل بقية التجمعات السياسية الأخرى ، كما يتجلى ذلك من خلال القبول بالحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء الذين كانوا يتولون تسيير الأمور حتى الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ ، وكذلك بعدم التشدد في مواجهة الحكومة في القضايا الساخنة مثل المديونيات الصعبة وقضايا الاختلاسات من المال العام .

بعد فترة قصيرة من تأسيس «الائتلاف الإسلامي الوطني» أعلن مؤسسو «الائتلاف» عن تجميد نشاطه نتيجة للخلافات التي حدثت بين أطراف «الائتلاف» حيث أعلن السيد عدنان عبدالصمد عضو مجلس الأمة حالياً عن تشكيل تجمع سياسي اتخذ مسمى جديداً هو «التحالف الإسلامي الوطني» ، وفي هذا الصدد يقول السيد عدنان عبدالصمد بأن «التحالف الإسلامي الوطني» ليس جديداً وإنما هو موجود في الساحة السياسية منذ فترة إنما الجديد في الأمر هو العمل على ترتيب الأوراق وتنظيم تحالفات مع قطاعات اجتماعية وسياسية أخرى(٨١) . بالإضافة إلى «التحالف الإسلامي الوطني» ظهرت عدة

تجمعات سياسية شعبية من رحم «الائتلاف الإسلامي الوطني» مثل «تجمع أنصار العدالة» ، «حركة العدالة والديمقراطية» ، و«حركة أنصار الحرية» .

الخاتمــة

أدت السياسة التي اتبعتها القوى السياسية من القوميين تجاه الشيعة ، سواء الشيعة من أصل إيراني أو الشيعة العرب ، إلى خلق شرخ كبير بين الشيعة والسنة ، فاستبعاد الشيعة من التمثيل السياسي منذ العشرينات وحتى الخمسينات من هذا القرن أدى إلى خلق شعور بعدم الرضى لدى الشيعة في الكويت وتبع ذلك الحملة العنصرية التي اضطلع بها تنظيم «حركة القوميين العرب» فرع الكويت طوال الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تجاه الكويتيين من أصل إيراني والذين يشكلون أغلبية الشيعة الكويتيين حيث لم تفرق «حركة القوميين العرب» بين المواطنين من أصل إيراني من الشيعة والهجرة المنظمة غير القانونية التي غذاها نظام الشاه في إيران ، مما أدى إلى تأثر العمل الوطني في الكويت وبالتالي إلى انعزال الشيعة عن المشاركة في العمل السياسي مع السنة . وقد أدى هذا إلى نجاح العناصر الكويتية من أصول إيرانية بإقناع الشيعة العرب من الكويتيين بأن الأهداف النهائية للسياسة العنصرية من قبل القوميين العرب في الكويت تهدف إلى محاربة الشيعة وليس فقط مقاومة الهجرة غير القانونية التي تتدفق من إيران إلى الكويت ، ولكن في نهاية الستينيات بدأت «حركة القوميين العرب» فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الإيرانية إلى الكويت .

لقد استثمرت السلطة في الكويت هذا الوضع لمصلحتها السياسية ووظفت الشيعة لخدمة مخططها لضرب المعارضة السياسية سواء عبر

معارضة الشيعة للمجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ أو عبر المجالس الإدارية المنتخبة والتي ظهرت في الثلاثينيات والخمسينيات ، وكذلك عبر التكتل الشيعي في المجالس النيابية التي شهدتها الكويت في الفترة من عام ١٩٦١ وحتى الثورة الأصولية في إيران عندما استلم الأصوليون السلطة بعد انهيار نظام الشاه .

انعكس التغيير الثوري في إيران على تحول في موازين القوى داخل المجتمع الشيعي في الكويت من الزعامة الشيعية التقليدية الموالية للسلطة إلى التيار الشيعي الثوري المتأثر بالثورة الأصولية في إيران والذي يرفض الطريقة التي سارت عليها الزعامة التقليدية للشيعة في الكويت في دفاعها عن حقوق الشيعة ، كما عمقت الحرب العراقية الإيرانية ارتباط الشيعة في الكويت بالثورة الأصولية في إيران وانعكس هذا الوضع بشكل خطير على تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية ، وكان شعور شيعة الكويت بعدم الرضى عن دعم حكومة الكويت للنظام العراقي ووضع كافة الإمكانيات تحت تصرف هذا النظام مما أتاح الفرصة للنظام الأصولي في إيران بتجنيد بعض الشيعة الكويتيين في منظمات إرهابية ، حيث سعت هذه المنظمات إلى زعزعة الجبهة الداخلية مما خلق ردة فعل من الجانب السني تمثلت بقيام بعض العناصر المتطرفة من الجماعات الدينية السنية بالاعتداء على مشروع بناء مسجد جديد للشيعة في منطقة بيان حيث قامت هذه العناصر بحرق المسجد(٨٢) ، واستمر هذا التوتر بين الشيعة والسنة حتى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ولم تخف حدة هذا التوتر إلا بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ حيث تجسدت الوحدة الوطنية بين

الشيعة والسنة في مقاومة هذا الاحتلال .

على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية للشيعة في الكويت منذ العشرينات من هذا القرن حتى عام ١٩٦١ والمواقف العنصرية التي اتخذتها القوى القومية تجاه الشيعة الكويتيين من أصول إيرانية ، إلا أن الشيعة الكويتيين لم يعانوا من التمييز الاجتماعي مثلما يحدث للشيعة في بعض دول المنطقة فقد كفلت لهم الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر الكثير من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية .
على الصعيد الاجتماعي لا يوجد تمييز في الحرية المذهبية والمتمثلة في المحاكم الخاصة للشيعة وحق العبادة ونشر المطبوعات الخاصة بالمذهب الشيعي وبناء المساجد والحسينيات في مختلف مناطق الكويت وتحويل أموال الخمس إلى المراجع الدينية في قم والنجف ، وعلى الصعيد السياسي أفسح المجال للشيعة لتقلد أعلى المناصب القيادية فنجد منهم الوزراء ، ومنهم من أصبحوا سفراء ووكلاء وزارات ويتولون عدداً لا بأس به من مناصب قيادية سواء في سلك الشرطة أو الجيش ، رئيس أركان الجيش الكويتي الحالي من الشيعة ، وهناك ممثلون للشيعة في جميع المجالس النيابية والمجالس البلدية . وعلى الصعيد الاقتصادي نجد عدداً كبيراً من الشيعة من كبار التجار .

وعلى الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة تجاه الشيعة في الكويت إلا أنه من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور الوطني الذي تجسد في تلاحم الشيعة والسنة أثناء الاحتلال العراقي للكويت ، ولسد الطريق على الجماعات الطائفية المتطرفة في الجانبين الشيعي

والسني ، يجب العمل على تحقيق التالي :

أولاً : احترام جميع المقدسات الدينية وأماكن العبادة والشعائر الخاصة لكل الطوائف بما لا يتعارض وتطور المجتمع .

ثانياً : ضبط الجماعات الدينية السنية عناصرها المتشددة من الطرح الطائفي وتكفير الشيعة(٨٣) .

ثالثاً : محاربة الجماعات الطائفية المتطرفة داخل المجتمع الشيعي من قبل أنصار الوحدة الوطنية من الشيعة .

رابعاً : الوقوف في وجه المؤسسات الطائفية القائمة ومحاربة صحافتها وزعاماتها المتسترة وراء الأطروحات الطائفية مهما كان مصدرها .

خامساً : عدم التمييز في المجال الإعلامي وعدم حرمان الشيعة من امتلاك امتيازات الصحف . فجميع امتيازات الصحف اليومية تملكها أفراد من الطائفة السنية ولا توجد أي صحيفة يومية تعبر عن الشيعة في الكويت .

سادساً : تعميق العمل المشترك بين القوى السياسية السنية والشيعية ، ومحاربة الانتخابات الفرعية التي تسعى إليها بعض الفئات الدينية المتعصبة والتي حدثت بشكل سافر في انتخابات مجلسي الأمة الخامس والسادس في عامي ١٩٨١ و١٩٨٥ على التوالي .

إن سوء حظ الكويت يتمثل في موقعها الجغرافي ، حيث إنها محاصرة جغرافياً بدول لها مصالح في توتير الجو الطائفي داخل المجتمع الكويتي بحكم تركيبتها السكانية . ومن هنا تنبع أهمية تعاون أنصار

الوحدة الوطنية من أجل الوقوف ضد الدعوات الطائفية التي تغذيها هذه الدول والتي تهدف من ورائها إلى تأجيج حالة الصراع والانقسام الطائفي بين فئات الشعب الكويتي .

هوامش الدراسة :

١ـ د . نيفين عبدالمنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص١٣ .

٢ـ لمزيد من الاطلاع حول التنظيمات السياسية الشيعية التي ظهرت في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر :

ـ د . محمد وصفي أبو مغلي ، «التحدي الإيراني للأمن القومي العربي» ، مجلة آفاق عربية ، أيلول ١٩٨٥ .

- Fred H. Lwason, Opposition Movements and U.S. Policy Towards the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992), PP. 7-32.
- Department of Defense, Terroist Group Profiles (Washington DC.: USGPO, 1988), pp. 5-30.

3- I.O.R. L/P&S/12/3894A, Confidential No. 5415, the Residency Bushire to Peel, 29 Oct. 1938.

4- James A.Bill, "Resurgent Islam in the Persian Gulf". Foreign Affairs, (Fall 1984), P.120.

5- Zahra Freeth, A New Look at Kuwait (London: George Allen and Unwin 1972), P34.

٦ـ مجلة الأزمنة العربية ، العدد ٢٩ ، ١٩٧٩/٩/٢٦ ، الإمارات العربية المتحدة .

٧ـ د . عبدالمالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، (الكويت : مؤسسة الشراع العربي ، ١٩٨٩) ، ص١٨٩ .

٨ـ مقابلة شخصية مع الدكتور يوسف غلوم مدرس علم الاجتماع في جامعة الكويت والسكرتير السابق لـ «جمعية الثقافة الاجتماعية» ، شتاء ١٩٨٣ ، لندن .

٩ـ مجلة الأزمنة العربية ، مصدر سبق ذكره .

١٠ـ عبدالله محمد الغريب ، وجاء دور المجوس : الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١) ، ص٣٢٠ ـ ٣٢٦ .

١١ـ يوسف الحسن ، «موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين» ، مجلة النهج ، العدد ١٥ ، ١٩٨٧ ، قبرص ، ص٥٧ ، وكذلك :

- Fuad I. Khuri, Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State (Chicago and London, The University of Chicago Press, 1980), P.173.

١٢ـ نجد مثلاً المناطق التي تغلب عليها الكثافة السكانية من الطائفة السنية مثل ضاحية عبدالله السالم ، العمرية ، الصليبيخات ، وغيرها من المناطق يوجد فيها حسينيات ومساجد خاصة للشيعة .

١٣ـ لمزيد من الاطلاع حول الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي انظر مثلاً :

ـ حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية ، (لندن : مؤسسة البقيع لإحياء التراث ، ١٩٩٣) .

ـ رابطة عموم الشيعة في السعودية ، الشيعة في السعودية : الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، (لندن : د .ن . ، ١٩٩١) .

- Jacob Goldberg "The Shi'i Minority in Saudi Arabia" in: Juan R. I. Cole and Nikki R. Keddie, ed., Shi'ism and Social Protest (New Haven and London, Yale University Press,1986), PP. 230-246.
- Lawson, op.cit., PP. 7-32.

١٤ـ ميثاق المجلس الاستشاري ، مكتوب بخط اليد ، غير منشور .

١٥ـ من خلال استعراض أسماء أعضاء المجلس الاستشاري يتبين أن جميع

الأعضاء ينتمون إلى أصول عربية سنية مثل الصقر ، الخالد ، النقيب ، البدر ، المطيري ، المضف ، والغانم .

١٦ـ عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، (الكويت : دار القبس ، ١٩٨٠) ، ص٥٩ .

١٧ـ كان وراء فكرة المجالس الإدارية مجموعة من الشباب الذين لعبوا دوراً كبيراً في تأسيس «الكتلة الوطنية» و«كتلة الشباب الوطني» ، بموافقة الشيخ أحمد الجابر تم إجراء انتخابات محدودة لهذه المجالس مثل المجلس البلدي ومجلس المعارف . وكانت العضوية مقتصرة على وجهاء وأعيان البلد السنة المنتمين إلى التيار القومي . وقد نشط أعضاء المجلس البلدي بالقيام بحملة إبعاد المهاجرين الإيرانيين تحت مبرر حماية عروبة الكويت من الخطر الإيراني . هذا ما صرح به عضو «كتلة الشباب الوطني» التي تأسست في عام ١٩٣٨ ، جاسم حمد الصقر ، خلال مقابلة الباحث له بتاريخ ١٩٨٣/٤/٢ .

١٨ـ نجاة عبدالقادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ، (القاهرة : ١٩٧٣) ، ص٢١٦ .

١٩ـ خالد العدساني ، مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة غير منشورة ، ص٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

ـ نجاة الجاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٦ ، ٢٧ .

٢٠ـ عبدالله الحاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٩ ، خالد العدساني ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ .

٢١ـ العائلات المحافظة التي اتخذت موقفاً مضاداً من حركة المجلس التشريعي تقطن في القطاع الشرقي من مدينة الكويت والتي تتمثل في عائلات الروضان ، الرومي ، النصف ، المضف ، العسعوسي والغانم حيث انقسمت عائلة الغانم على نفسها حيث شارك البعض في حركة المجلس

التشريعي والبعض الآخر عارض هذه الحركة ، وتعتبر هذه العائلات حلفاء تقليديين للسلطة وكانت جميع الحركات السياسية في تلك الفترة تنطلق من القطاع القبلي (في غرب الكويت) ووقفت كذلك بعض العائلات التي تضررت مصالحها من جراء الإصلاحات التي أقدم عليها المجلس التشريعي في القطاع القبلي من مدينة الكويت مثل عائلة الخالد ، الخرافي ، البحر والشايع .

٢٢ـ جريدة النهار ، ١٩٣٩/٥/١٣ ، بيروت .

٢٣ـ بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر الذي حكم الكويت حكماً مطلقاً بعد قضائه على الحركة الإصلاحية في عام ١٩٣٨ تولى الحكم الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث شهدت فترة حكمه انفراجاً ديمقراطياً ، فقد سمح الشيخ عبدالله السالم بافتتاح الأندية الثقافية والرياضية وبدأت الجرائد والمجلات بالصدور من الكويت حيث ساهمت هذه الأندية والصحافة في تطور الوعي السياسي لدى المواطنين وتحولت هذه الأندية إلى واجهات سياسية للقوى السياسية في الكويت .

٢٤ـ مقابلة مع أمين سر جمعية الثقافة الاجتماعية السابق باقر أسد عبدالباقي ، منشورة في جريدة الوطن ١٩٨٦/٢/١٥ .

٢٥ـ لقد نشطت الجماعات الدينية السنية من خلال تحالفها مع السلطة في السيطرة على وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، وتعاقب عدد من قياديي وأنصار هذه الجماعات على تولي حقيبة هذه الوزارة : يوسف الحجي ، أحمد سعدالجاسر ، جمعان العازمي ، الدكتور عادل الصبيح وزير الأوقاف الحالي ، كذلك يلاحظ أن معظم المراكز القيادية في الوزارة من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات ينتمون للجماعات الدينية السنية .

٢٦- باقر أسد عبدالباقي ، مصدر سبق ذكره . كذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الإشارة إليها .
٢٧- جمعية الإصلاح الاجتماعي ، جمعية الإصلاح الاجتماعي في عشرين عام ، (الكويت : د .ن . ، د .ت .) ، ص١٢ .
٢٨- عواطف الغريب ، «التغييرات التي طرأت على علاقة السلطة السياسية في الكويت بالشيعة ما بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٠» ، بحث غير منشور مكتوب بخط اليد ، ١٩٩٢ ، ص٩ - ١٠ ، وكذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الإشارة إليها .
٢٩- وكالة الأنباء الكويتية ، «مسيرة الديمقراطية في الكويت» ، فبراير ١٩٨١ ، ص٨ .
٣٠- شاركت أغلب الجمعيات والهيئات الشعبية في إصدار بيانات تستنكر عملية تزوير الانتخابات ولم تتخذ «جمعية الثقافة الاجتماعية» أي موقف تجاه تزوير الانتخابات بل على العكس من ذلك شارك المرشحون المدعومون من الجمعية في أعمال مجلس الأمة المزور . كذلك انسحب الأعضاء المحسوبون على القوى القومية وغرفة التجارة من عضوية المجلس ووقع المرشحون لهذه الانتخابات بياناً يدين عملية التزوير ولم يشارك أي مرشح شيعي بالتوقيع على هذا البيان . انظر : عبدالله فهد النفيسي ، الكويت والرأي الآخر ، (لندن : دار طه للنشر ١٩٧٨) . ص٩٥ إلى ص١١٣ .
٣١- عبدالله فهد النفيسي ، المرجع السابق .
٣٢- في البحرين انخرط عدد كبير من أبناء الطائفة الشيعية في صفوف المعارضة السياسية ضد السلطة من خلال مسيرات العزاء التي تنطلق من الحسينيات ، وشارك الشيعة والسنة في تأسيس «الهيئة التنظيمية العليا» عام ١٩٥٤ والتي تزعمت حركة الإصلاح السياسي ، وفي عام

١٩٥٦ انتظم الشباب الشيعي في الأحزاب العقائدية التي بدأت تظهر في بداية الخمسينيات وتعلن معارضتها للسلطة مثل «جبهة التحرير الوطني البحرانية» ، «حزب البعث العربي الاشتراكي» ، و«حركة القوميين العرب» ، وساهم الشيعة والسنة في مناطق الخليج العربي في تأسيس المنظمات الماركسية مثل «الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي» ، و«الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي» . وفي المملكة العربية السعودية شارك بعض الشيعة في تأسيس وقيادة الحركات الثورية ذات النزعة العربية الوحدوية مثل «حزب البعث العربي الاشتراكي» و«اتحاد شعب الجزيرة العربية» . كما ساهم الشيعة والسنة في تأسيس المنظمات الماركسية مثل «جبهة التحرير الوطني» في عام ١٩٥٨ والتي تحولت في عام ١٩٧٥ إلى «الحزب الشيوعي في السعودية» ، وفي بداية السبعينيات تم تأسيس «الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية» ، خلافاً للشيعة الكويتيين الذين اقتصر نشاطهم منذ الثلاثينيات وحتى ما قبل الثورة الأصولية في إيران على مناهضة المعارضة السياسية في الداخل وموالاة نظام الشاه في إيران .

٣٣ـ لقد وجدت «حركة القوميين العرب» في الكويت أن هناك ثالوثاً تتكون أطرافه من الاستعمار البريطاني والسلطة والمتسللين الإيرانيين ، ولذلك لم يغفل عدد من أعداد مجلة (الطليعة) لسان حال الحركة في الكويت عن الحديث عن الهجرة الإيرانية التي ينظمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع السلطة ونظام الشاه في إيران ، وأن المهمات المركزية للحركة هي التصدي لهذا الخطر ، وقد حفلت مجلة (الطليعة) بالتعليقات والصور الكاريكاتيرية تجاه الكويتيين من أصل إيراني . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف «حركة القوميين العرب» في الكويت انظر مثلاً :

- الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ماذا يجري في خليجنا العربي ، (بيروت : دار برادي للطباعة ، ١٩٦٧) .
- الهيئة التنفيذية ، الخليج وفلسطين ثانية (بيروت : دار البيان ١٩٦٩) .
- أعداد مجلة الطليعة منذ إصدارها في عام ١٩٦١ ، وحتى عام ١٩٧٠ .
- مجلة الاتحاد ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٥ ، القاهرة ، كذلك انظر إلى العدد ١٧ ، مارس ١٩٦٧ ، والعدد ١٨ ، إبريل ١٩٦٧ .
- جريدة الفجر ، ١٩٥٨/٨/٩ .
- أحمد الخطيب ، نحن وإيران ، الإيمان ، العدد ٥ ، مايو ١٩٥٣ ، ص٦ ، ٨ .

٣٤- محاضر جلسات مجلس الأمة رقم ٣٣ ، ١٩٦٣/١١/٢٣ ، ص١٦ - ١٧ ورقم ٤٢ ، ١٩٦٤/٦/٤ ، ص٥ .

٣٥- إن الفكر العنصري الذي كانت تتبناه «حركة القوميين العرب» في الكويت قد خلق وضعاً سيئاً للحركة الوطنية الكويتية إذ استعدت القوى الثورية الأخرى كالشيوعيين من الشيعة بالإضافة إلى أعدائها التقليديين النظام الحاكم والاستعمار البريطاني .

٣٦- لمزيد من الاطلاع حول تأثير الثورة الأصولية في إيران على الشيعة في منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر :
- راشد حماد ، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .
- عبداللطيف عامر ، الحركة الإسلامية في الجزيرة العربية ، (لندن : منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ، د .ت .) .
- أحمد حسين ، الحركة الإسلامية واليسار في البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .
- Shireen Hunter, “Arab-Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf,” The Washington Quarterly, vol. 7, no.3 (Summer 1984), PP. 67-76.

- Dilip Hiro, Inside the Middle East (New York: McGraw Hill Book Company, 1982), pp. 19-22 and 97-99.
- R.K. Ramazani, Revolutionary Iran; Challenge and Response in the Middle East (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1986), PP. 32-35, and 42-48.
- Joseph Kostiner, "Shii Unrest in the Gulf", in Martin Kramer, ed., Shi'ism Resistance and Revolution (Boulder, Co: Westview Press, 1987), PP. 173-186.
- Dilip Hiro, "Faces of Fundamentalism," The Middle East (May 1988), PP. 9-14.
- David E. Long, "The Impact of the Iranian Revolution on the Arabian Peninsula and the Gulf States," in: John L. Esposito, ed., The Iranian Revolution its Global Impact (Miami: Florida International Univrsity Press, 1990), PP. 100-115.
- R.K. Ramazani, "Shi'ism in the Persian Gulf" in: Juan R.I. Cole and Nikki R. Keddie, ed., Shi'ism and Social Protest (New Haven and London: Yale University Press, 1986), PP. 30-54.

٣٧- الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الإشارة إليها .

٣٨- مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١هـ .

٣٩- المصدر السابق نفسه . الدكتور عبدالله النفيسي ، (المحرر) ، الحركة الإسلامية :رؤية مستقبلية ، أوراق في النقد الذاتي (الكويت : د .ن . ١٩٨٩) ، ص٢٤٨ - ٢٤٩ .

٤٠- الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الإشارة إليها .

٤١- لمزيد من التفاصيل حول التغيير الذي طرأ على موقف «حركة القوميين العرب» تجاه الهجرة الإيرانية انظر مثلاً :

- أعداد مجلة الطليعة ، ابتداء من ٢٥ مارس ١٩٧٠ إلى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ .
- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي - فرع الكويت ،

«مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية» ، يونيو ١٩٦٩ .
- الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، «كيف يتوجب علينا فهم الخطر الإيراني» ، ١٩٧٠ .

٤٢- مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١هـ ، وكذلك :
- Middle East Contemporary Survey 1979-80, PP. 403-404.

٤٣- المصدر السابق نفسه .

٤٤- مجلة الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩٧٩/٩/١٩ .

45- Abdul-Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics (Boulder SanFrancisco & London: Westview Press, 1990), P.68.

٤٦- الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩٧٩/٩/١٩ .

٤٧- النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١هـ .

48- Middle East Contemporary Survey 1978-79, PP. 450-451, and Assiri, op.cit., P. 68.
- الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩٧٩/٩/١٩ .

٤٩- النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١هـ .
- الطليعة ، العدد ٦٣٠ ، ١٩٧٩/١٢/٥ .

50- Assiri, op.cit., pp. 70-71.

51- Assiri, Ibid., P. 71.

52- Middle East Contemporary Survey 1983-84, PP. 405-406, and 1984-85, PP. 404-405, and 1987, PP. 370-371, and Assiri, Ibid., PP.69, 72-73.

53- Assiri, Ibid., P. 72.

٥٤- مجلة النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٦ شوال ١٤١١هـ .

٥٥- أقدمت السلطات الأمنية على اعتقال عدد من الكويتيين الشيعة ووجهت لهم اتهامات بأنهم وراء أعمال العنف التي حدثت في الكويت

واتهامهم بانتمائهم إلى «حزب الله ـ الكويت» و«حزب الدعوة الإسلامية» وأودع عدد منهم ممن صدرت أحكام عليهم في السجن المركزي . وقد تمكنوا من الهرب أثناء فترة الاحتلال العراقي ، وشارك البعض منهم في مقاومة الاحتلال والبعض الآخر هرب إلى إيران ، وعندما اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من الحجاج الكويتيين الشيعة واتهمتهم بتورطهم بالتفجيرات التي حدثت في السعودية وبانتمائهم إلى «حزب الله ـ الكويت» ، تم إعدام ستة عشر مواطناً كويتياً ، على ضوء هذه التطورات أقدمت السلطات الأمنية في الكويت على اعتقال عدد من الشيعة الكويتيين .

ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر مثلاً :

- Lawson, op.cit., P.29.

ـ مجلة الكويتي ، المركز الكويتي الحر ، العدد السادس ، ١٠/١١/١٩٨٩ .

ـ مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩ ، صفر ١٤١٢هـ .

٥٦ـ مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ذو الحجة ـ محرم ١٤١٢هـ .

٥٧ـ النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٧ ، ذو القعدة ١٤١١هـ .

٥٨ـ الطليعة في معركة الديمقراطية ، (الكويت : د .ن . ، ١٩٨٤) ، ص١٧ ـ ١٨ .

٥٩ـ البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٦٠ـ يعد خالد خلف من أبرز العناصر التي شاركت في تأسيس تجمع «الشباب الوطني الدستوري» وهو من الشخصيات الوطنية التي لعبت دوراً في مرحلة الخمسينيات من خلال جريدة (الشعب) ذات الاتجاه الناصري ، وتم تجريده من الجنسية الكويتية بعد أن اتخذ موقفاً مؤيداً للثورة الإسلامية في إيران وبعد عامين من تحرير الكويت أرجعت الجنسية إليه .

٦١ـ وقع على هذه العريضة بجانب النواب الستة من أعضاء مجلس الأمة

المنحل في عام ١٩٧٦ ، كل من خالد خلف ، عبدالله يعقوب الوزان ، حسين جواد محمد معرفي وعيسى عبدالله بهمن .

٦٢ـ وكالة الأنباء الكويتية ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٣ .

٦٣ـ لمزيد من الاطلاع على الحملة الشعبية ضد «لجنة النظر في تنقيح الدستور» ومواقف الجماعات الدينية السنية التي عبرت عن موقفها من «لجنة النظر في تنقيح الدستور» من خلال «أسبوع الدستور الإسلامي انظر مثلاً : ـ الدكتور غانم النجار ، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي» ، (الكويت : رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٦) ، ص٩٥ ـ ٩٧ .

ـ الطليعة في معركة الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٠ ـ ١٩٩ .

٦٤ـ النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦ ـ ٩٧ .

ـ جريدة الأنباء ١٩٨٣/٥/١٧ .

٦٥ـ عبدالرضا أسيري ، كمال المنوفي ، «الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت : تحليل سياسي» ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ربيع ١٩٨٦ ، ص٩٩ .

٦٦ـ أصبح تمثيل الشيعة في مجلس الأمة الخامس مقتصراً على التيار الشيعي الثوري مثل السيد عدنان عبدالصمد ، الدكتور ناصر صرخوه وعبدالمحسن جمال واختفت الوجوه التقليدية والذين لهم علاقة وثيقة مع السلطة مثل عبدالمطلب الكاظمي ، عبداللطيف الكاظمي ، إبراهيم خريبط ، جاسم القطان ، إسماعيل دشتي .

٦٧ـ لعبت السلطة دوراً كبيراً مع الجماعات الدينية السنية والزعامات القبلية في الترويج للانتخابات الفرعية وأضحت الانتخابات الفرعية ظاهرة طبيعية في الكويت تجري تحت نظر وسمع السلطة قبل الانتخابات الرسمية وتقوم قوات الشرطة بالإشراف على تنظيم هذه الانتخابات ،

فمن خلال الانتخابات الفرعية يتم تقليص عدد المرشحين الذين سوف يرشحون أنفسهم للانتخابات الرسمية ، ونجحت السلطة والجماعات الدينية السنية في التقليل من وصول العناصر اليسارية والقومية والليبرالية إلى مجلس الأمة ،وبعد اشتداد قوة التيار الشيعي الثوري أقدمت الجماعات الحكومية والجماعات الدينية السنية في منطقة الدعية على إجراء انتخابات فرعية طائفية للوقوف ضد هذا التيار وكانت هناك محاولات في تعميمها في الدوائر الأخرى مثل القادسية والعديلية ولكن قوة التيار اليساري والقومي والليبرالي فوتت الفرصة على هذه المحاولات ، حيث تصدى هذا التيار لهذه المحاولات في حين كان الأمر طبيعياً بالنسبة للمناطق القبلية ، وبعد تحرير الكويت أصدر مجلس الأمة قانوناً يحرم الانتخابات الفرعية .

٦٨ـ لمزيد من الاطلاع حول الأحداث التي رافقت حل مجلس الأمة ١٩٨٥ انظر :

ـ هادي راشد ، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت (د .ن . ١٩٩٢) .

ـ الدكتور أحمد البغدادي ، الدكتور فلاح المديرس ، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية» ، المستقبل العربي العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص٨٩ إلى ٩٢ .

٦٩ـ لمزيد من التفاصيل حول اجتماعات ديوانية الاثنين انظر :

ـ هادي راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧ إلى ٥٨ .

ـ الدكتور أحمد البغدادي ، الدكتور فلاح المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٠ إلى ٩٢ .

ـ خالد محمد مقامس ، الديوانية الكويتية : تأثيرها السياسي

والاجتماعي والثقافي (الكويت : دار السياسة ، ١٩٩٢) ، ص٧٨ إلى ٨٧ .

- فلاح المديرس ، «الحركة الدستورية في الكويت» ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد الثاني والخمسون ، السنة الثالثة عشرة ، شتاء ١٩٩٦ ، الشارقة .

٧٠- أقدم جهاز أمن الدولة على اعتقال زعماء «الحركة الدستورية» من نواب مجلس ١٩٨٥ وهم الدكتور أحمد الخطيب ، الدكتور عبدالله فهد النفيسي ، جاسم القطامي ، أحمد باقر والدكتور أحمد الربعي .

٧١- بيان حزب الله - الكويت ، منشور في مجلة النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٤ ، رجب شعبان ١٤١١هـ .

٧٢- شهدت الساحة الكويتية بعد تحرير الكويت ظهور سبع تجمعات سياسية وهي :

- «المنبر الديمقراطي الكويتي» وهو تحالف سياسي يضم القوى اليسارية والقومية مثل «حركة التقدميين الديمقراطيين» ، «حزب اتحاد الشعب» ، «التجمع الوطني» ، ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة .

- «الحركة الدستورية الإسلامية» (جماعة الإخوان المسلمين) .

- «تكتل النواب» ويضم نواب مجلس ١٩٨٥ المنحل بزعامة رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون .

- «التجمع الإسلامي الشعبي» (جماعة السلف) .

- «المستقلون» ويضم مجموعة من الوزراء السابقين .

- «التجمع الدستوري» ويضم مجموعة من التجار أعضاء في غرفة التجارة والصناعة .

- «الائتلاف الإسلامي الوطني» ويضم القوى السياسية الشيعية . ولمزيد من الاطلاع حول التجمعات السياسية في الكويت انظر :

ـ د . فلاح المديرس ، «التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص٥٢ إلى ٧٣ .

٧٣ـ أبرز مؤسسي «الائتلاف الإسلامي الوطني» السيد عدنان عبدالصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، والتاجر عبدالوهاب الوزان وزير التجارة والشؤون الاجتماعية والعمل حالياً الذي كسب تأييد الشيعة والسنة من خلال الدور الذي لعبه أثناء الاحتلال عندما فتح مخازنه التجارية والتي تحتوي على المواد الغذائية وتم توزيعها على السنة والشيعة ، وعبدالعزيز محمود بوشهري وزير الشؤون الاجتماعية الأسبق من الشيعة غير المنتسبين سياسياً .

٧٤ـ مقابلة مع عبدالوهاب الوزان ، أحد مؤسسي الائتلاف الإسلامي الوطني ، الكويت في أكتوبر ١٩٩٢ .

٧٥ـ مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ، ذو الحجة ـ محرم ١٤١٢هـ .

٧٦ـ رغم نفي أي علاقة تربط «الائتلاف الإسلامي الوطني» مع التنظيمات السياسية الشيعية في الخارج إلا أن الائتلاف لم يعلن بشكل رسمي أي موقف تجاه «حزب الله ـ الكويت» و«حزب الدعوة» .

٧٧ـ بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» ، ١٩٩٠/١٢/١٢ .

٧٨ـ يمكن التعرف على مواقف الشيعة تجاه مشروع «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذي تقدمت فيه الجماعات الدينية السنية والمتبنى من قبل ممثلي «التجمع الإسلامي الشعبي» و«الحركة الدستورية الإسلامية» في مجلس الأمة . فقد ووجه هذا المشروع بالهجوم من قبل الشيعة ، وأعلن الشيعة تخوفهم من إقرار هذا القانون من قبل مجلس الأمة ، ووزعت منشورات داخل جامعة الكويت تهاجم هذا المشروع وتصفه بأنه مشروع يصادر الحريات ويمارس إرهاباً طائفياً دون مراعاة للوحدة الوطنية . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف الشيعة من هذا المشروع

انظر مثلاً :

- رسالة الحرة ، نشرة تصدرها القائمة الحرة في جامعة الكويت ، ١٩٩٣/ ٣/٢٩ .

- مجلة رسالة الكويت ، العدد ٣٣ ، ١٩٩٣/٤/١٧ ، لندن .

- مجلة منبر الحرية ، العدد ٢٨ ، إبريل ١٩٩٣ ، لندن .

- مجلة النصر ، السنة الخامسة ، العدد ٣٣ ، ذو الحجة ١٤١٣هـ .

٧٩- كان من أبرز مرشحي «الائتلاف الإسلامي الوطني» السيد عدنان عبدالصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، الدكتور عبدالله جراغ ، وعبدالهادي الصالح ، كما أعلن الائتلاف عن دعم مجموعة من المرشحين الشيعة مثل عبدالمحسن جمال ، وعلي البغلي .

٨٠- استطاع اثنان من مرشحي الائتلاف الوصول إلى مجلس الأمة وهما السيد عدنان عبدالصمد والدكتور ناصر صرخوه ، واثنان من المدعومين من قبل الائتلاف وهما عبدالمحسن جمال وعلي البغلي .

٨١- السياسة ، ١٩٩٨/٦/٩ .

٨٢- نشرة الشبيبة ، اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت ، العدد ٥١ ، أكتوبر ١٩٨٣ ، وكذلك :

- Lawson, op.cit., PP. 15-16.

٨٣- مثلما حدث عندما تحدث أحد قياديي «التجمع الإسلامي الشعبي» في ندوة «مستجدات الفكر الإسلامي» الذي أقيمت في الكويت تحت رعاية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مهاجماً المذهب الشيعي مما خلق ردود فعل عند الجانب الشيعي ، ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر «رسالة الحرة» ، مصدر سبق ذكره .

مصادر الدراسة :

١ـ المصادر العربية :

أولاً : الكتب :

١ـ أحمد حسين ، الحركة الإسلامية والسياسية في البحرين ، ط١ ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .

٢ـ الطليعة في معركة الديمقراطية ، ط١ ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر ، ١٩٨٤) .

٣ـ حمزة الحسن ، الشيعة في المملكة العربية السعودية ، ط١ ، (لندن : مؤسسة البقيع لإحياء التراث ، ١٩٩٣) .

٤ـ جمعية الإصلاح الاجتماعي ، جمعية الإصلاح الاجتماعي في عشرين عام ، الكويت ، (د .ت) .

٥ـ خالد محمد مقامس ، الديوانية الكويتية : تأثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي ، ط١ ، (الكويت : دار السياسة ، ١٩٩٢) .

٦ـ رابطة عموم الشيعة في السعودية ، الشيعة في السعودية الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، ط١ ، (لندن ، ١٩٩١) .

٧ـ راشد حماد ، قصة أول انقلاب عسكري في البحرين ، ط١ ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

٨ـ عبدالمالك خلف التميمي ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ، ط٢ ، (الكويت : مؤسسة الشراع العربي ، ١٩٨٩) .

٩ـ عبداللطيف عامر ، الحركة الإسلامية في الجزيرة العربية ، ط١ ، (لندن : منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية ، (د .ت) .

١٠ـ عبدالله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، ط٢ ، (الكويت : دار القبس ، ١٩٨٥) .
١١ـ عبدالله فهد النفيسي ، الكويت والرأي الآخر ، ط١ ، (لندن : دار طه للنشر ، ١٩٧٨) .
١٢ـ عبدالله النفيسي (محرر) ، الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية : أوراق في النقد الذاتي ، ط١ ، (الكويت ، ١٩٨٩) .
١٣ـ عبدالله محمد الغريب ، وجاء دور المجوس : الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية ، ط١ ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١) .
١٤ـ نجاة عبدالقادر الجاسم ، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ، ط١ ، (القاهرة ، ١٩٧٣) .
١٥ـ نيفين عبدالمنعم سعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، ط١ ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) .
١٦ـ هادي راشد ، حل مجلس الأمة والحركة الدستورية في الكويت ، ط١ ، ١٩٩٢ .
١٧ـ الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ماذا يجري في خليجنا العربي ، ط١ ، (بيروت : دار برادي للطباعة ، ١٩٦٧) .
١٨ـ الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، الخليج وفلسطين ثانية ، (بيروت : دار البيان ، ١٩٦٥) .
١٩ـ وكالة الأنباء الكويتية ، مسيرة الديمقراطية في الكويت ، الكويت ، فبراير ، ١٩٨٠ .

ثانياً : الدوريات :

١ـ أحمد البغدادي ، فلاح المديرس ، «دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية» ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة ، بيروت ، مارس ١٩٩٣ .

٢ـ أحمد الخطيب ، نحن وإيران ، مجلة الإيمان ، العدد الخامس ، الكويت ، مايو ١٩٥٣ .

٣ـ عبدالرضا أسيري ، كمال المنوفي ، الانتخابات النيابية السادسة (١٩٥٨) في الكويت : تحليل سياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ، الكويت ، ربيع ١٩٨٦ .

٤ـ فلاح المديرس ، «التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير)» ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣ .

٥ـ فلاح المديرس ، «الحركة الدستورية في الكويت» ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد الثاني والخمسون ، السنة الثالثة عشرة ، شتاء ١٩٩٦ ، الشارقة .

٦ـ محمد وصفي أبو مغلي ، التحدي الأمريكي للأمن القومي ، مجلة آفاق عربية ، أيلول ١٩٨٥ .

٧ـ يوسف الحسن ، موقفنا تجاه الحركة الدينية في البحرين ، مجلة النهج ، العدد ١٥ ، قبرص ١٩٨٧ .

ثالثاً : محاضرات ومذكرات ومنشورات :

١ـ البرنامج الانتخابي لـ «الشباب الوطني الدستوري» ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٢ـ الحركةالثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ـ فرع الكويت ، «مسألة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية» ، يونيو ١٩٦٩ .
٣ـ الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي ، «كيف يتوجب علينا فهم الخطر الإيراني ، ١٩٧٥ .
٤ـ بيان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» ، الكويت ، ١٩٩١/١٢/١٢ .
٥ـ خالد العدساني ، مذكرات مطبوعة على الآلة الكاتبة ، غير منشورة .
٦ـ ميثاق المجلس الاستشاري ، مكتوب بخط اليد ، غير منشور .
٧ـ رسالة الحرة ، القائلة الحرة ، ١٩٩٣/٣/٢٩ .
٨ـ عواطف الغريب ، «التغيرات التي طرأت على علاقة السلطة السياسية في الكويت بالشيعة ما بين عامي ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠» بحث غير منشور مكتوب بخط اليد ، ١٩٩٢ .
٩ـ غانم النجار ، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي ، رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية ، الكويت ، ١٩٨٦ .
١٠ـ محاضر جلسات مجلس الأمة رقم ٣٣ ، ١٩٦٣/١١/٢٣ وكذلك رقم ٤٢ ، ١٩٦٤/٦/٤ .
١١ـ نشرة الشبيبة ، اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت ، العدد ٥١ ، أكتوبر ١٩٨٣ .

رابعاً : جرائد ومجلات :

١ـ جريدة الأنباء ، الكويت ، ١٩٩٣/٥/١٧ .
٢ـ جريدة النهار ، بيروت ، ١٩٣٩ .

٣ـ جريدة الوطن ، الكويت ، ١٩٨٦/٢/١٥ .
٤ـ جريدة الفجر ، الكويت ١٩٥٨/٨/٩ .
٥ـ جريدة السياسة ، ١٩٩٨/٦/٩ .
٦ـ مجلة الاتحاد ، القاهرة ، العدد ١٧ ، مارس ١٩٦٧ ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٦ .
٧ـ مجلة الأزمنة العربية ، الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٧٩/٩/٢٦ .
٨ـ مجلة النصر ، لندن ، العدد ٢٥ رمضان ١٤١١هـ ، العدد ٢٦ شوال ١٤١١هـ ، العدد ٢٧ ذو القعدة ١٤١١هـ ، العدد ٣٣ ذو الحجة ١٤١١هـ ، العدد ٢٩ صفر ١٤١١هـ ، العدد ٢٨ ذوالحجة ـ محرم ١٤١٢هـ ، العدد ٢٤ رجب ـ شعبان ١٤١١هـ .
٩ـ مجلة الكويتي ، العدد السادس ، لندن ، ١٩٨٩/١١/١٠ .
١٠ـ مجلة منبر الحرية ، لندن ، العدد ٢٨ ، إبريل ١٩٩٣ .
١١ـ مجلة رسالة الكويت ، الكويت ، العدد ٣٣ ، ١٩٩٣/٤/١٧ .
١٢ـ نشرة الشبيبة ، «اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت» ، العدد ١٥ ، أكتوبر ١٩٨٣ .

خامساً : المقابلات :

١ـ مقابلة مع الدكتور يوسف غلوم ، لندن ، الكويت ، شتاء ١٩٨٣ .
٢ـ مقابلة مع جاسم الصقر ، الكويت ، ١٩٨٣/٤/٢ .
٣ـ مقابلة مع عبدالوهاب الوزان ، الكويت ، أكتوبر ١٩٩٢ .

٢ـ المصادر الأجنبية :

1- Fred H. Lwason, Opposition Movements and U.S. Policy Towards the Arab Gulf States (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992).

2- Department of Defense, Terroist Group Profiles (Washington DC.: USGPO, 1988).

3- I.O.R. L/P&S/12/3894A, Confidential No. 5415, the Residency Bushire to Peel, 29 Oct. 1938.

4- James A.Bill, "Resurgent Islam in the Persian Gulf". Foreign Affairs, (Fall 1984).

5- Zahra Freeth, A New Look at Kuwait (London: George Allen and Unwin, 1972.

6- Fuad I. Khuri, Tribe and State in Bahrain: The Transformation of Social and Political Authority in an Arab State (Chicago and London: The University of Chicago Press, 1980).

7- Jacob Goldberg "The Shi'i Minority in Saudi Arabia" in: Juan R.I. Cole and Nikki R. Keddie, ed., Shi'ism and Social Protest (New Haven and London: Yale University Press, 1986).

8- Shireen Hunter, "Arab-Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf," The Washington Quarterly, vol.7, No.3 (Summer 1984).

9- Dilip Hiro, Inside the Middle East (New York; McGraw

Hill Book Company, 1982).

10- R.K. Ramazani, Revolutionary Iran; Challenge and Response in the Middle East (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1986).

11- Joseph Kostiner, "Shii Unrest in the Gulf," in Martin Kramer, ed., Shi'ism Resistance and Revolution (Boulder, Co: Westview Press, 1987).

12- Dilip Hiro, "Faces of Fundamentalism," The Middle East (May 1988).

13- David E. Long, "The Impact of the Iranian Revolution on the Arabian Peninsula and the Gulf States," in: John L. Esposito, ed., The Iranian Revolution its Global Impact (Miami: Florida International University Press, 1990).

14- R.K. Ramazani, "Shi'ism in the Persian Gulf' in: Juan R.I. Cole and Nikki R. Keddie, ed., Shi'ism and Social Protest (New Haven and London: Yale University Press, 1986).

15- Middle East Contemporary Survey 1978-79, 1979-80, 1983-84.

16- Abdul-Reda Assiri, Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics (Boulder San Francisco & London: Westview Press, 1990).

ملاحق

بيـان

للشعب الكويتى

اتضح ان بعض المواطنين من الشيعة قدموا عريضة الى المجلس الاعلى باسم بعض الشيعة وطالبوا فيها تخصيص بعض المقاعـــد لهم فى المجالس .

ونظراً لما فى هذه الخطوة من تفريق كلمة المواطنين التى نحن فى امس الحـاجة الى جمعها خـاصة فى مثل هـــذه الظروف الدقيقة .

ونظراً لان مثل هذه الاعمال كانت قد ظهرت فى بعض الدول العربية الشقيقة وعرف مثيروها بانهم من دعاء الرجعية والطائفية وكانت الغاية من ورائها وضع العقبات امـام اتحاد ابناء البلد الواحد .

ونظراً لان الكويت جزء من الوطن العربي يجتمع ابناؤه على هدف واحد وهو السعي لنيل الاستقلال وتوحيد اجزاء الوطن العربي الكبير فى وحدة قومية لا تعرف اي سبيل لتدخل المذاهب الدينية والتكتلات الطائفية فى السياسة وادارة البلاد .

لهذه الاسباب نشجب العمل الذي قام به هؤلاء المواطنون — مع الاحتفاظ برأينا فى الانتخابات الاخـــيرة — ونستنكر كل ما من شأنه اثارة الحزازات الطائفية ونطلب من الشعب العربي فى الكويت عدم اتاحة اية فرصة ممكن استغلالها لتفرقة الصفوف كي لا تتكرر مأساة البحرين التى اندحرت امام قوة الاتحاد الوطنى .

واللـــه اكبر والعزة للعرب

فــاضل خلف　　عبد المحسن العلى　　عبـــد الرزاق البصير

صالح ابراهيم العبدلله　　حسين العلى الحسين　　عــابدين حبيـــب

محمد الحسن البقلى　　حسن محمد الصايغ　　عبد الحميد حسين الصايغ

باقر على اليوسف　　ابراهيم النجادة　　عبـــد العزيز حسين

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري سنة ١٩٧٥

بسم الله الرحمن الرحيم

«إن الذين يبايعون الله يد الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً»

«صدق الله العظيم»

بسم الله الرحمن الرحيم

البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري

مقدمة :

انطلاقا من قوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله سبحانه «وأمرهم شورى بينهم» وتأسياً بسنة رسوله الكريم في المشورة ، والحرية ، والعدل . .

ومتابعة لركب تراثنا الاسلامي في بناء المجتمع وارساء قواعد الحكم . .

واتعاظاً بما أثبتته تجارب الشعوب — في مختلف أقطار العالم — من فساد الحكم الفردي المطلق وعجزه عن ارساء العدل وتحقيق سعادة الانسان . .

ومروراً بالتاريخ القديم والحديث مع الرغبة الواعية في الاستجابة لسنة التطور قد وضع دستور دولة الكويت والتقت فيه ارادة الحاكم بارادة الشعب ، وعبر هذا التلاقي التاريخي عن اختيار الكويت للنظام الديمقراطي أساساً للحكم ، تكون فيه السيادة للأمة مصدر السلطات .

وايماناً منا بتلك الاعتبارات جميعا وبهذا النظام — الذي ثبت أنه الأسلوب الأمثل لممارسة الحكم في الدولة الحديثة ، دون سواه — فاننا نجد من واجبنا الالتفاف حوله للدفاع عنه والمحافظة عليه مع تطويره بما يتفق وسنة التطور ، رافضين لأية محاولة لتشويهه مناضلين ضد أية محاولات لاستبداله .

واحساسا منا بوجود مؤثرات خارجية وداخلية لتشويه هذا النظام تمثلت في بعض الممارسات الخاطئة باسم الديمقراطية فاننا آلينا على أنفسنا محاولة تصحيح المسيرة نحو ما تطلعنا اليه وأجمعت عليه ارادتنا في الدستور ، وذلك من خلال الآتي كبرنامج عمل نلتزم به :

المنهاج

أولاً : نحن شعب الكويت وقد جبلنا على أن تربط بيننا روح الأسرة الواحدة حكاما ومحكومين ونحرص على أن يبقى رئيس الدولة من آل الصباح أبا لأبناء هذا الوطن . ذاته مصونة لا تمس ، كما أننا ننأى به عن أية مساءلة سياسية . فالأمير ليس مسؤولا عن أية مسببات للتبعة ذلك لأنه يمارس سلطاته الدستورية بواسطة وزرائه . فهم المسؤولون بالتالي عن تلك المسببات حيثما وجدت .

ثانيا : الحفاظ على الدستور وتطويره وعلى الحياة الديمقراطية وذلك بمزيد من الضمانات التي تحفظها وبمزيد من الحريات العامة .

ثالثا : إننا نؤمن بأن نظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية — لما في ذلك حفظ التوازن في الحكم وايجاد رقابة ايجابية متبادلة هدفها المصلحة العامة . لأن استئثار احدى السلطات بنصيب الأسد في ممارسة الحكم من شأنه أن يركز السلطات مع مرور الزمن في يدها ومن ثم يقود البلاد الى حكم بوليسي بغيض ، لا سيما اذا كانت هذه الجهة هي السلطة التنفيذية ، وذلك بسبب ما يتوافر لديها من أجهزة قهر غير متوافرة لدى السلطات الأخرى . ولما كانت الكويت حديثة العهد نسبيا بالنظام الديمقراطي فانه من الطبيعي أن تقع بعض الممارسات الخاطئة في اطار هذا النظام وسبيلنا الى تصويبها هو الحوار المنطقي الدستوري الهادف الى المصلحة العامة بعيدا عن كل ما من شأنه تمزيق روح الأسرة الواحدة . وفي إطار القانون .

رابعا : العمل على الوحدة الوطنية وعلى رفع الحيف عن أية مجموعة من المواطنين حتى يستطيعوا أن يتحركوا بعد ذلك في نطاق تلك الوحدة الوطنية .

خامساً : رأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وهما ثروة وطنية وحقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية يجب تنظيمها قانونيا عن طريق منع الاحتكارات وتنظيم الدخل ومحاربة كل ما من شأنه أيجاد فوارق طبيعية تباعد بين المواطنين ، بالاضافة الى توجيه رأس المال الوطني نحو اقامة صناعات وطنية والعمل على دعمه وتشجيعه للحد من سياسة الاستيراد وتطوير هذه الصناعات لتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية .

سادساً : الحفاظ على الثروة الوطنية الرئيسية وعدم التوسع في انتاج البترول السنوي بل والعمل على عدم الانتاج الا بقدر ما يغطي قيمته أبواب الميزانية العامة وخطة التنمية .

سابعاً : العمل على إتاحة الفرص للكفايات الوطنية لتأخذ دورها الطليعي المؤثر القادر على دفع عجلة التقدم عن طريق الرجل المناسب في المكان المناسب دونما النظر الى وضعه الطبقي أو العائلي أو الى نفوذ شخصي .

ثامناً : العمل من أجل اصلاح الجهاز الأداري ، والقضاء على التضخم الوظيفي بايجاد السبل والضمانات الكفيلة بتشغيل كافة المواطنين في أعمال من شأنها زيادة الطاقة الانتاجية للفرد مع ضمان تناسب الدخول مع هذه الأعمال بالدرجة التي توفر للفرد معيشة مرضية .

تاسعاً : الدفاع عن حرية العقيدة وحماية القيام بشعائر الأديان في ظل الاخاء الديني والوحدة الوطنية ، دون تمييز بسبب ذلك في التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات .

عاشراً : العمل على تطوير نظم التعليم ورفع مستوى الطالب والمعلم لبناء جيل صالح تعتمد عليه الأمة في بناء حضارتها .

حادي عشر : العمل على تطوير أجهزة الاعلام بتطعيمها بالكفايات العلمية المتخصصة مع مراعاة تناسب أهميتها مع الكفاية المطلوبة لها وفق مقاييس علمية هادفة ، وذلك بالاضافة الى تطوير جهاز الرقابة لما له من أهمية اجتماعية بالغة بحيث يولى لعلماء متخصصين في فروع علم الاجتماع يتوسم فيهم الاخلاص التربوي الوطني .

ثاني عشر : العمل على انشاء محكمة ادارية مستقلة للطعن أمامها من قبل الأفراد في القرارات الأدارية المخالفة للقانون وتكون لها ولاية الالغاء والحكم بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلك القرارات .

ثالث عشر : وضع قانون في شأن تكوين النقابات المهنية على أسس وطنية تكفل حماية أعضائها والدفاع عن حقوقهم المشروعة بالوسائل السلمية .

رابع عشر : العمل على تطوير القوانين وتنقيحها لتلائم العصر والمجتمع والعمل على تحسين أوضاع السلطة القضائية وحماية استقلالها .

الخـــاتمة

أيها الأخوة :

نحن الذين يتألف من مجموعنا ما نسميه بالوطنيين الدستوريين إنما أردنا هذا الاسم بالذات لنعبر عن رغبتنا ومنهجنا معاً .

ان الدستور لما بين دفتيه لجدير بأن يحرص عليه أناس من أبناء هذا الوطن ، يحرصون أولاً ويستمر حرصهم ثانياً على جعل مواده تحيا في الواقع لا بين صفحاته وحسب .

اننا أيها الأخوة المواطنون قد ندبنا أنفسنا لنضع على كواهلنا الأمانة ، أمانة الكفاح الدستوري ليكون العدل والحرية والمساواة دعامات مجتمعنا ولتكون الصلة الوثقى بين المواطنين هي التعاون والتراحم كما أمر الله بها أن توصل .

وعلينا كذلك أن نجتهد ونتعب ونسهر لنصان هذه الدعامات وليكفل كل من الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين .

ان في دستورنا ومصادر تشريعنا الضمانات ، ولكي تكون كل ضمانة حية ذات فاعلية واضحة في مواجهة كل واقع وكل حادث في المجتمع يجب على الوطنيين الدستوريين أن يضعوا نصب الأعين ويغرسوا في الضمائر فكرة تحقق الدستور في الواقع الاجتماعي وتجسيد نصوصه .

ان وحدة الأمة ووحدة الوطن لن تكون قط الا في وحدة المشاعر وفي التكافل الاجتماعي الذي في نطاقه وبه تتم وحدة الأمة وتكمل وحدة الوطن في ظلال العدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز في الحقوق والواجبات بأي من الأسباب الا سبب الكفايات والاستحقاق .

إذا كان ما نقصد اليه هو جعل الدستور حياً بكل حروفه في الواقع . . فان ذلك لا يعني بالنتيجة الا أن تكون تشريعات مجلس الأمة في لقاء صحيح مع حروف الدستور . . والا أن تصبح هذه التشريعات في رقاب من تحملوا هذه الأمانة وعاهدوكم أنتم على تحملها صادقين مخلصين عاملين ويد الله فوق الأيدي لا يرجون غير الحق والعدل ورضا الله والحقيقة .

على ما قلنا نعاهد الأخوة المواطنين ألا نحيد . ونتحمل الأمانة مبتهلين الى الله أن لا يكون بيننا من يظلم الأمانة أو يحيد عن الصراط المستقيم .

ونحن إذ نقدم لكم هذا البيان الانتخابي حاوياً الخطوط العريضة لمنهاج عملنا في المستقبل فاننا نقدم لكم أيضاً خمسة من شبابنا كمرشحين عن منطقتي الشرق والدسمة . وهم :

الأستاذ خالد خلف المحامي **والأستاذ علي الدشتي المحامي**

والأستاذ خليل ابراهيم شعبان (ليسانس آداب)

(عن الدائرة الانتخابية الأولى «الشرق»)

الأستاذ مصطفى الصراف المحامي **الأستاذ جواد الأربش المحامي**

عن الدائرة الانتخابية السابعة

الدسمة — الدعية — الشعب — فيلكا

وهؤلاء يحملون من الكفايات المطلوبة للعمل البرلماني ما يجعلنا واثقين أنهم قادرون على حمل الرسالة ، وكسب ثقتكم لتحملوهم الى حيث يجب أن يكونوا بخدمة المواطنين .

ونسأل الله التوفيق

إشهار التجمع الإسلامي في الكويت



"واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا"

انطلاقا من قوله تعالى "ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم"

وحفاظا على القيم الاسلامية العظيمة ...

وحرصا على وحدة الكلمة وتراص الصفوف كالبنيان الاشم ...

وصيانة للدماء الزكية الطاهرة لشهدائنا الابرار ...

واستثمارا للتضحيات الجسام التي بذلها المخلصون من ابناء الكويت الاوفياء ...

وتخليصا لارض الكويت المغتصبة من براثن المعتدين الاشرار ...

وافق المجتمعون في جلستهم التاريخية على قيادة حجة الاسلام والمسلمين السيد محمد باقر الموسوي المهري ، وبنود البيان كما يلي :

١ـ الالتزام بتعاليم الاسلام على اساس القرآن والسنة ومبدأ ولاية الفقيه الشرعي الجامع للشرائط .

٢ـ الالتزام بمبدأ "لاشرقية ولا غربية" امام الاتجاهات السياسية المتصارعة على الساحة الدولية والاقليمية .

٣ـ تنديد وشجب الاحتلال العراقي لارض الكويت العزيزة ، والتأكيد على وحدة اراضيه ومقاومة التجزئة .

٤ـ السعي باتجاه التعاون المخلص المثمر مع كل الفرق والتكتلات المخلصة من ابناء الكويت الغيارى .

٥ـ السعي من اجل تأمين العدالة الاجتماعية بحيث يتمتع كل طوائف المجتمع الكويتي بجميع حقوقهم السياسية والمذهبية والمدنية من دون تمييز يذكر .

٦ـ تأييد الانتخابات النزيهة الحرة التي تمثل ارادة الشعب الكويتي في اختيار الحكم الاسلامي الذي يرتضيه من دون تدخل او تأثير خارجي .

٧ـ المطالبة بتشكيل قضاء اسلامي عادل لمحاكمة اولئك الذين قتلوا المؤمنين وعذبوا الاحرار والشرفاء من ابناء الكويت .

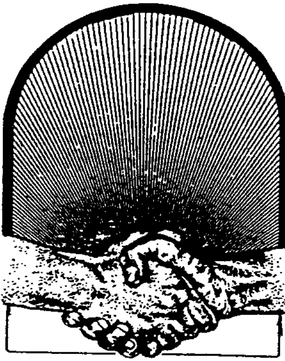
٨ـ شجب التدخل الاجنبي المتمثل في امريكا واعوانها الطامعين في ثروات بلادنا والمدنسين لمقدساتنا الاسلامية .

٩ـ تعبئة جميع الطاقات والامكانات لتخليص الكويت الغالية من براثن الاعداء الغاصبين .

١٠ـ ايكال الامور الى القوى والعناصر المؤمنة والصالحة من ابناء الكويت من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص .

١١ـ توثيق الروابط والعلاقات مع جميع الحركات الاسلامية والتحررية في العالم .

١٢ـ نؤيد ونساند وندعم انتفاضة الشعب الفلسطيني المسلم ضد الممارسات الوحشية للعدو الاسرائيلي الغاصب .



هذا ونحذر اولئك الذين مازالوا يتربصون الدوائر بالمؤمنين من ابناء الكويت بانا سنضرب بيد قاتلة اي تحرك يستهدف المجاهدين من ابناء الكويت او عقيدتهم . او يتوبوا من قريب ويكفوا عن اساليبهم البائدة .

"وما النصر الا من عند الله"

التجمع الاسلامي الكويتي
١٩٩٠/١١/٢٢م
٣ جمادى الاول ١٤١١

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :ـ " لاخير في كثير من نجواهنم الا من امر بصدقه او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه اجرا عضيما "

النساء / ١١٤

اللهم انا نرغب اليك في دولة كريمه تعز بها الاسلام واهله ، وتذل بها النفاق واهله ، وتجعلنا فيها من الدعاة الى طاعتك والقاده الى سبيلك ، وترزقنا بها كرامة الدنيا والاخره ٠

عاش المجتمع الكويتي منذ نشأته ، رغم قسوة الحياة وشظف العيش ، محبا للخير والتآلف ، ساعيا لتحقيق التكافل والعداله ، متعاضدا كلما جوبه بتحديات خارجيه ومواكبا في الوقت نفسه للتطورات المحليه والاقليميه والعالميه ، حتى تأهل لستو عال من النضج السياسي ، بحيث اصبح واعيا لحقوقه وواجباته وعاملا على تأكيدها مناديا لوضع المواثيق التي تنظم تلك الحقوق والواجبات ومطالبا لتأسيس المجالس الشعبيه التشريعيه والرقابيه ، لوضع حد لاى انتهاك يهدد بنية المجتمع ٠

واستمرت جهود الكويتيين متظافره حتى توج كفاحهم ببناء صرح الدستور لسنة ١٩٦٢ بحيث كانت مرحلة متميزه تشكل خطوه نحو طموح ابعد للمزيد من ضمانات الحريه والمساواه ٠

ورغم حزام الحماية والحصانه الذى تضمنه الدستور من اجل استقرار الاوضاع التشريعيه والمبادئ الدستوريه الا انه لم يكن بمنأى عن محاولات التغيير والتعطيل ، مما ادى الى تغييب السلطه الرقابيه ، وارتجال القرار والتعسف في تطبيق القانون ٠ وقد اتخذ ذلك اشكالا عده من سلب الحقوق ومصادرة الحريات العامه ، وافتعال العزل السياسي ، ومحاولة ارهاب الجماعات وسوق الاتهام الزائف ومصادرة الوثائق الاساسيه للمواطنه والابعاد ، مما اوجد التباعد بين ابناء الشعب الواحد ،واتاح الفرص لاصحاب القلوب المريضه للعبث في مترادفات مفهوم الوطنيه والولاء حسب رؤيتهم الضيقه ، والتشكيك برشد المواطنين واهليتهم للقيام بأداء دورهم الوطني ٠

ثم كانت المحنه على اشدها والابتلاء على اعظمه ، عندما ارتكب طاغية بغداد عدوانه على البلاد وما رافق ذلك من مظالم مروعه ارتكبها الغزاه المحتلون ٠ وكان لطف الله اعظم بابناء الكويت حيث سخر لهم سبحانه وتعالى وسائل دحر عدوانه الاثيم ، وسبل الخلاص من هذه الفاجعه ٠

ان هذه المحنه التي واجهت الكويتيين بكل فئاتهم ، وما سبقها من احداث وتطورات على الساحه الكويتيه والاقليميه ، لتدعوهم للتآزر والتماسك لرأب الصدع وحماية المجتمع من

يتبع ٠٠٠٠٠ ٢

التفكك ولابد لهذه الجماهير التي بصمودها قد انضجتها نار الكارثه ، وزاد في نمو وعيها قرابين الشهداء الابرار وتضحيات الاسرى المعذبين ، ان تكون لها الكلمه المسموعه والمساهمه الفعاله في احداث المتغيرات الايجابيه للمرحله الدقيقه والحساسه المقبله لبناء الكويت من جديد ٠

فلا ينبغي الاكتفاء برفع البيارق وبهتاف الخناجر ، بل لا بد من التخطيط الفعال والمشاركه الجماعيه لكل فئات الشعب في صنع القرار السياسي بمعيار الكفاءة دون اعتبارات العشيره او الطائفه وبعيدا عن المحسوبيه ٠

وانطلاقا من كل ذلك ، تنادى جمع من المواطنيين تحت اسم ومحتوى " الائتلاف الاسلامي الوطني " سعيا لتنظيم المساهمه في الانشطه العامه ، ومواكبة للتطورات السياسيه والاجتماعيه التي شهدتها الساحه في فترة الغزو الهمجي وفترة ما بعد التحرير ، وما صاحب ذلك من تطور للعمل الشعبي لدى مختلف القوى الوطنيه ، وما يستدعيه ذلك من ضرورة تنسيق الجهود المبعثره والاهتمام في تنمية الوعي السياسي ، دونما احتكار للكلمه او انحراف عن الهدف بعون الله تعالى ٠

ولهذا ٠٠ فأن " الائتلاف الاسلامي الوطني " يتبنى نشر الوعي السياسي والاجتماعي والدفاع عن الحقوق والحريات العامه في ايطار الوحده الوطنيه ، انطلاقا من دستور الكويت لسنة ١٩٦٢ ، الذى نص على مبادئ حرية الرأي للجميع وصون الحقوق السياسيه والاجتماعيه ، كما اكدتها مواثيق حقوق الانسان ٠ ويعتبر الائتلاف هذا الدستور بمذكرته التفسيريه افضل المواثيق الوطنيه المتاحه ، على ان يكون تطبيقه في الواقع العملي تطبيقا حقيقيا وصادقا دون اي لبس او غموض ، واي برنامج عملي يخرج عن نطاق ذلك سوف يفتقر للتأييد الشعبي والشرعيه الدستوريه ٠

ان الائتلاف الاسلامي الوطني كتجمع شعبي يشارك جميع المخلصين من ابناء الوطن في الاصلاح والبناء استجابة لنداء الله تبارك وتعالى في رص الصف ومباركة العمل الاصلاحي والذى سبق ان قاده الانبياء والرسل عليهم السلام ٠ وفي هذا الصدد فانه يؤيد ما جاء في بيان رؤية مستقبليه لبناء الكويت والذى اصدره جمع من الشخصيات الوطنيه في ١٥ شهر رمضان ١٤١١ هـ الموافق ٣١ مارس ١٩٩١ ٠

ان الائتلاف الاسلامي الوطني من خلال رؤية اسلاميه ومن موقع وطني مخلص يدعو لاستحضار النوايا الطيبه الصادقه للعمل من اجل تحقيق تلك الاهداف الساميه ملتزما باذن الله تعالى بالمبادئ الرئيسيه التاليه :—

١— الايمان بالاسلام فكرا ومنهاجا والدعوه اليه وتنمية روح التقوى والورع في المجتمع ٠

٢— التمسك الحقيقي والفعال بتطبيق الدستور لسنة ١٩٦٢م ومذكرته التفسيريه، واعتباره الوثيقه الرئيسه للتعامل السياسي والسعي لتطوير هذا الدستور للمزيد من ضمانات الحريه والمساواه ٠

يتبع ٠٠٠٠٠٠ ٣

٣- التأكيد على الاستقلال التام للسلطه القضائيه .

٤- الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامه والسعى لتحقيق العداله .

٥- العمل على تكريس مبدأ الديمقراطيه وتوسيع قاعدتها .

٦- التسامى فى التعامل مع المرأة والتأكيد على حقوقها الشرعيه والدستوريه خاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسيه والاحوال الشخصيه وصونها من الانجراف المبتذل .

٧- تنسيق الجهود مع القوى الوطنيه المخلصه لتحقيق المصلحه العامه ، وتنمية الوعى السياسى والاجتماعى .

٨- اقامة مجتمع متكافل متراحم تسوده روح الوحده الوطنيه .

٩- اعطاء الكفاءات والقدرات الوطنيه الفرص المتكافئه دون النظر الى الاعتبارات الطائفيه والقبليه والعائليه .

والائتلاف الاسلامى الوطنى اذ يرفع هذه المبادىء النبيله ، فأنه يدعو الجميع للمؤازره والمناصره بجهود مباركه ، متكلين فى ذلك كله على الله سبحانه وتعالى فى التوفيق والسداد .

اللهم ما عرفتنا من الحق فحملناه ، وما قصرنا عنه فبلغناه .

" أنصـــــار الحريــــة "

حركة كويتية

وطنية الفكر والهدف والقيادة

تناصر الحق وتنافي الظلم

(2)

حركـــة أنصـــار الحريـــه

مقـدمـــه

النظام الديمقراطي يعنى العمل الجماعى ، والأحزاب هى الصورة المثلى للعمل الجماعى الشعبى ، والنشاط السياسي فى المجتمع الديمقراطي لايكون مؤثرا ولايعطى الديمقراطيه حيويه مالم يكن منظما محكوما بقواعد العمل الحزبى . وفى غياب الأحزاب نتيجة غياب التشريع المنظم له ، تظهر التنظيمات والتجمعات السياسيه غير الرسمية التى غالبا ما تعتبر معوضا عن غياب النظام الحزبى.

وتتضح هذه الصوره فى الواقع الكويتى اذ ظهرت تجمعات سياسيه بغرض التعويض عن غياب الأحزاب ، وغدت التجمعات السياسيه واقعا معاشا ومعلوما للجميع فى شعاراتها وتوجهاتها وأحيانا القيادين فيها . ووجود التنظيمات السياسيه الكويتية يعنى وجود وعى بالعمل البرلمانى وبالتالي هو دليل صحه المجتمع الكويتي . ومن هذا المنطلق وعلى أسس من ضرورة أن تكون التجمعات وطنيه التوجه ، تختار لنفسها قيادات محليه غير مرتبطه بتيارات أو توجهات خارج الإطار المحلى . فقد تجمع بعض مواطنى هذا البلد على التوجه الوطنى يهدفون إلى الرقى بالوطن من خلال الممارسه الديمقراطيه ، وإشاعه هذه الممارسه على أساس أن يكون التشكيل والقياده والهدف وطنيا.

ومن خلال دراسه التجمعات السياسيه والكيانات المتعدده القائمة على الساحه الكويتيه والوضع الدايمقراطي والانشطه المتعلقه به لمده سنتين ونيف تم صياغه النظريه التى على أساسها يتم تكوين الاهداف والانشطه ، وهذه النظريه قامت على مبدأ هام وحيوى وهو (دفع الظلم) بكافه اشكاله ومراتبه من خلال عمل ديمقراطى يقوم على العداله و الحريه.

وبعد اعداد الدراسات المطلوبه تم تكوين هيئه إستشاريه مؤقته للتجمع ، مهامها وضع استراتيجيه عامه لسياسه الحركه ، والقيام بالدراسات والبحوث وتطوير الفكر والمنهج وتوجيه وارشاد كافة الانشطه الجماعيه والاشراف الفكرى والعلمى المباشر لكل الدراسات والبحوث التى يقوم بها افراد أو مجموعات داخل الحركه والاشراف على الالتزام بنظريه الحركه و نظامها الأساسى.

(3)

كما تم تشكيل هيئه تنفيذيه مؤقته تحت اشراف ورقابه الهيئه الاستشاريه المذكوره ، وتدير الهيئه التنفيذيه شئون الحركه و تهيمن على جميع الأعمال والأنشطه بالحركه وتوجه دفتها بقصد تحقيق الأهداف الأساسيه للحركه. وعلى وجه العموم تقوم بجميع الأعمال الاداريه والماليه والفنيه فى الحركه وتعتبر محور انشطه الحركه ومنبعها.

وقد قامت الهيئة التنفيذية باختيار و تشكيل المكاتب التابعه لها والمختص كل منها بوجه من اوجه النشاط ، مثل المكتب الادارى والمكتب المالى والمكتب الاعلامى ، والمكتب التنظيمى ، ومكتب العلاقات العامه ، والمكتب النسائى ويرأس كل مكتب منها عضو من اعضاء الهيئه التنفيذيه. كما يعتبر المؤتمر العام للحركه هو القاعده الشعبيه المكونه للحركه التي تجمع اعضاء التجمع وقياداته ، والذي ينعقد كل عام أو كل ماستدعى الأمر ذلك ، وهى القاعده التى تمارس النشاط الديمقراطي فى الحركه و تختار القيادات وبالتالي هى التكوين الأساسى للحركه.

النظريه

المسألة التي يقوم على اساسها جوهر النظرية التنظيمية المقترحة للحركه هي (مناهضه الظلم) فهذا هو محور التنظيم فيجب ان يحيط بكافة جوانبه وان يسود جميع فعالياته ويوجه نشاطه ويكون منطلقه فكرا وعقيدة وعملا ومفهوم الظلم امر فطري موجود دائما وان اختلفت مضامينه بحسب الزمان والمكان وهو مفهوم يحدد المشكلات بوضوح ويثير في افراد المجتمع حالة من التحفز لمواجهته ومقاومته متى ما كان الحدث الظالم يمس المجتمع بعامة او شرائح منه بخاصة.

ان فقدان تكافؤ الفرص ، والتمييز الوظيفي في القطاع العام او الخاص والعزل السياسي والاجتماعي وفقدان سياده القانون وتحجيم الحريات والتشكيك في الولاء للوطن واعتباره حكرا على فئات من المجتمع دون غيرها وسلب الحقوق عن مستحقيها هي امثلة من احداث ظالمة يمكن للتنظيم ان يخاطب الناس من خلالها ويتخذ بشأنها مواقف سياسية تساهم في عودة الامور الى مسارها الطبيعي والعادل.

ان الظلم ملازم للانسان ، انما تتعدد وجوهه فقط بتعاقب الاجيال

المصلحون هـم الـرواد الاوائـل الذيـن أضـاءوا للبشـرية الطريـق لمقاومـة الظلـم والتصـدي لـه ووضعـوا لذلـك الاسـس العادلـة والمبـادئ الاخلاقيـة الفاضلـة ، وواجـب التنظيـم وهـو بصـدد مقاومـة الظلـم ان يترسـم خطـى هؤلاء ويسير على دربهم في الدعوة وهديهم في القيادة والتوجيه، وحيث ان الرسالة المحمدية السامية شريعة خاتم الانبياء صلـى الله عليه وعلـى آله ، تأتى على رأس الشرائع السماوية في دعوة الانسان لنفسه فمـن هنـا كان لزاما على التنظيم ان لا يحيد في سياساته وتحركاته ضد الظلم عن تعاليم الاسلام واحكامه الواردة في الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ان ما حدث في الثاني من اغسطس ٩٠ كان من ابشـع صـور الظلـم بكل مشتملاته واحداثه واشكاله وما فيه من غدر الانساسن لاخيـه واهـدار للقيم الانسانية وتجاف للمعاني الروحية وانقلاب على الاخلاق النبيلة.

والتنظيم إذ يؤمن بضرورة الافادة من ذلك الحدث المؤلم الـذي وقـع على الشعب الكويتي في الثاني من اغسطس سـنه ١٩٩٠ فـأن مـن واجبـه ان يرسخ في ضمير الكويتيين قيم الخير والحريـة ورفـع الظلـم و ترسـيخ العدالة فيندفعوا الى صد الظلم ومؤازرة المظلومين حتى يغدو ذلك سلوكا طبيعيا فيهم وقدرا لهم نابعا من معايشتهم البائسة وتجربتهم المريرة ابـان الاحتلال الظالم ، وانه لمأمول من الشعب الكويتي ان يجعـل مـن تجربتـه هذه حدثا تاريخيا يـثري العمـل الانسـاني ضـد الظلـم ويسـاهم فـي إضـاءة طريق الحرية والعدالة للشعوب.

الخطـــاب السياســي

العمـل الجمـاعي والجهـد التطوعـي همـا الصـورة الشـعبية السـاطعه والصادقـه لوجـود الوعـي والآحسـاس بالمسـئولية لـدى أفـراد المجتمـع ، والمواطن الكويتي ابن حضارة القرن العشـرين يـرى أن يكـون لـه مكـان ملائم في القرن الحادى والعشرين لذا جمع بيـن أبنـاء هـذا الوطـن وعيهـم بوطنهم ، فتلاقت أفكارهم وقناعاتهم نحـو ضـرورة قيـام العمـل الجمـاعي التطوعـي لفتـح بـاب العطـاء للوطـن إنطلاقـا مـن ترابـط الجهـود الفرديـه لتكوين الطاقة الجماعية التي تتمثل في التنظيم السياســي الـذي فـي مجملـه عمل جماعي موجه نحو تحقيق أهداف تخدم الوطن.

والتنظيمات السياسية الشعبية من اهم وسائل تطوير وتنمية وتحريـك

الأمثل والفعال في إحداث نقلة نوعية في الفكر والسلوك الإنساني السياسي والإجتماعي ونقلهما الى الآخرين وتطويعهم لهما. والتنظيم السياسي في مجمله عمل جماعي موجه نحو تحقيق أهداف وغايات سياسية تعتمد في وجوده و بقائه على تنظير موصول بقيم ومثل اجتماعيه موروثه ، و بما يحتاج إليه الإنسان لاستكمال رقيه الاجتماعي في ظل الظروف الاجتماعية القائمة.

فإذا كانت النظرية هي عماد التنظيم السياسي فإنها يجب أن تنطلق من واقع معاش محدد يتم تشخيصه أولا من واقع الخبرات والتأملات الذهنيه المتاحة لدى أعضاء التنظيم وعلى أساس ذلك تصاغ له المواصفات الأسياسية من حيث الممارسات والأهداف ، ومن ثم الحرص على وضعها في قوالب لفظية واضحة ذات صياغة فكرية مقبولة تخرج في نظم قادرة على تحقيق حاجة كامنة في ضمير المجتمع تقنع الجماهير بوجودها وفاعليتها حيث ينقل الفكر إلى حيز التطبيق من خلال ممارسات فعلية ذات نتائج ملموسة.

وأحداث التاريخ تظل محفورة في ذاكرة الإنسان بمرور الحقب والأزمان ، لذا فإن الحركة تؤمن بضرورة الاستفادة من الأحداث التاريخية التي تصور وقوف الإنسان في وجه الظلم وتقتبس منها مشاعل النور تضيء أمامها الطريق في التصدي له وتستلهم العبر في مواجهته والاحتجاج به على الظالم ، فظاهرة الظلم والتصدي له تصنع التاريخ . وما حدث في الثاني من أغسطس عام سنه ١٩٩٠ في وطننا كان بشعا بكل المقاييس ، فترك في نفوس الكويتين على اختلاف مشاربهم وميولهم آثارا شديدة الإيلام وسوف تظل محفورة في ذاكرتهم حقبا طويلة من الزمان ، والشعوب الحية تصنع من مآسيها المعجزات وتتفوق بها على شعوب لم تصبها هذه الغوائل ، ومن هنا كان حريا بالشعب الكويتي ، الذي بعث من جديد من بين مآسي نادرا ما تتعرض لها الشعوب ، أن لايكون أقل شانا في أن يصنع من ماساته تحولا تاريخيا ويحرك طاقاته الكامنة ضد الظلم بكل صوره ويبتكر من الأنشطة ما يثبت وجوده ويبرهن على أصالة معدنه ليحتل المكانة التاريخية التي يستحقها إثر تجربته التاريخية الفريدة حتى يحضى بوطن محب للحرية والعدالة له و لكافة البشر.

لذا ترى حركة " أنصار الحرية " أن من واجبها أن ترسخ قيم العداله حتى يغدو التصدى للظلم ومؤازرة المظلوم سلوكا فرديا وطبيعيا

لأبناء الوطن ، وكان قدرهم أن يعايشوا التجربة البائسة المريرة إبان الاحتلال الغاشم لوطن مسالم ، وتفرض هذه التجربة على الشعب الكويتي أن يجعل منها حدثا تاريخيا يثري العمل الإنساني ضد الظلم ويساهم في تعزيز الحرية والعدالة للإنسان. وهو ما تنتهجه الحركة في هذا المقام وتأمل أن تكون طاقة مساهمة في ذلك وهذه حركة جماعية كويتية المنبت والغاية ولدت من رحم الديمقراطيه ، وجوهر نظريتها التنظيمية تقوم على مبدأ (رفض الظلم) الذي يسود جميع فعالياتها ويوجه نشاطها ويكون منطلقها فكرا وسلوكا ، ومفهوم الظلم موجود دائما وإن إختلف صوره حسب الزمان والمكان وهو مفهوم يحدد المشكلات بوضوح ويثير في أفراد المجتمع حالة من التحفز لمواجهته ومقاومته ، ومع التطور الحضاري استحدثت أنواع من الظلم فظهرت وسائل وأساليب جديدة لمناهضته تتناسب ومتطلبات الحضارة المعاصرة وتنسجم مع قواعدها ومبادئها وتتناغم مع معالم رقيها وسموها ، وتستلهم الحركة من صور التصدي الجماعي المتحضر للظلم والإجحاف في الأنظمة الديمقراطية ودساتير الدول المتقدمة ، وتؤطر نفسها بالدستور والنظام الديمقراطي في الكويت وفي ظل سيادة القانون بإعتبارها ضوابط ومعايير حضارية متقدمة لأرساء أسس العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان التي تؤمن بها الحركة إيمانا مطلقا ، كما تؤمن بضرورة الاستفادة من المنظمات العربية والإسلامية والدولية ، والتعاون ومؤازره التجمعات والحركات الشعبية الأخرى في الكويت على اختلاف مشاربها وتوجهاتها طالما صبت في مصلحة الوطن والإنسان وتظللت بسيادة القانون ولن تكون الحركة إلا ضد الحيف وإهدار الحقوق والحريات.

وهكذا كان لحركة " أنصار الحرية " أن تنهض مكونة بذلك تجمعا كويتيا تحركه فطرة رفض الظلم وحب الحرية والعدالة ، وتعمل على الساحة الكويتية سياسيا واجتماعيا توخيا لبناء المواطن الأفضل الذي تعلم من درس الاحتلال كيف يكون مساهما في رفع شأن الوطن متعاونا مع كل العناصر الرافعة لراية الحق والعدالة من أبناء هذا الوطن هادفه أن تكون عونا لكل داع لهذه المبادئ السامية منتظرة المؤازرة من كل من تحفل جنباته بهذه القيم السامية مرحبة بكل من يعمل بقصد العطاء للوطن والمواطن والمقيم في ظل الدستور والنظام الديمقراطي وسيادة القانون.

وتأسيسا على كل ذلك وحرصا على المصلحة العامة وتحقيقا للعدالة

(7)

السياسية في إطار الوحدة الوطنية ارتأت مجموعة من أبناء الوطـن أقامـه تنظيم سياسى باسم حركـة " أنصـار الحرية " ليحقـق فـي ذاتـه المشـاركة الشعبية المطلوبه في قضايا الوطن لتحقيق طموحاته وآماله.

حركــة أنصار الحرية

الدكتور فلاح عبدالله المديرس

أستاذ مشارك في قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت .

حصل على البكالوريوس من جامعة الكويت عام ١٩٨١ والدكتوراه من جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة عام ١٩٨٧ .

البحوث والدراسات المنشورة :

- ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨ - ١٩٧٥) .
- التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) .
- جماعة الإخوان المسلمين في الكويت : النشأة والتطور (١٩٤٧ - ١٩٩٢) .
- الدور السياسي للحركة النقابية العمالية في الكويت (١٩٦٤ - ١٩٩٤) .
- الشيعة في المجتمع الكويتي (دراسة اجتماعية سياسية) .
- النادي الثقافي القومي وتنمية الثقافة السياسية في المجتمع الكويتي .
- الحركة الدستورية في الكويت : نشأتها وتطورها (١٩٨٩ - ١٩٩٢) .
- الشيعة والاحتجاج السياسي في البحرين .
- الجماعة السلفية في الكويت : النشأة والفكر والتطور (١٩٦٥ - ١٩٩٧) .
- الحركة القومية في البحرين (١٩٣٨ - ١٩٦٧) .
- المعارضة السياسية والتجارب الوحدوية في منطقة الجزيرة والخليج العربي (مقدمة أولية) .

ضمن مجموعة الدراسات التي تتناول تاريخ التجمعات السياسية في الكويت، تصدر هذه الدراسة للدكتور فلاح عبدالله المديرس حول «الحركة الشيعية في الكويت».

حيث تُعنَى الدراسة بالوضع الاجتماعي والسياسي للشيعة في الكويت، مع التركيز على الجماعات السياسية الناشطة منذ العشرينيات من هذا القرن إلى وقتنا الحاضر:

- جماعة الشيرازي.
- جمعية الثقافة الاجتماعية.
- حركة مسجد شعبان.
- الائتلاف الإسلامي الوطني، والتحالف الإسلامي الوطني.

دار قرطاس للنشر